محمد عمر بشير

التنوع والاقليمية والوحدة القومية

ثقافة للجميع ٧

ترجمة:
سلوى مكاوي

محمد عمر بشير

التنوع والاقليمية والوحدة القومية

ترجمة:
سلوى مكاوي

المطابع : المركز المطابع

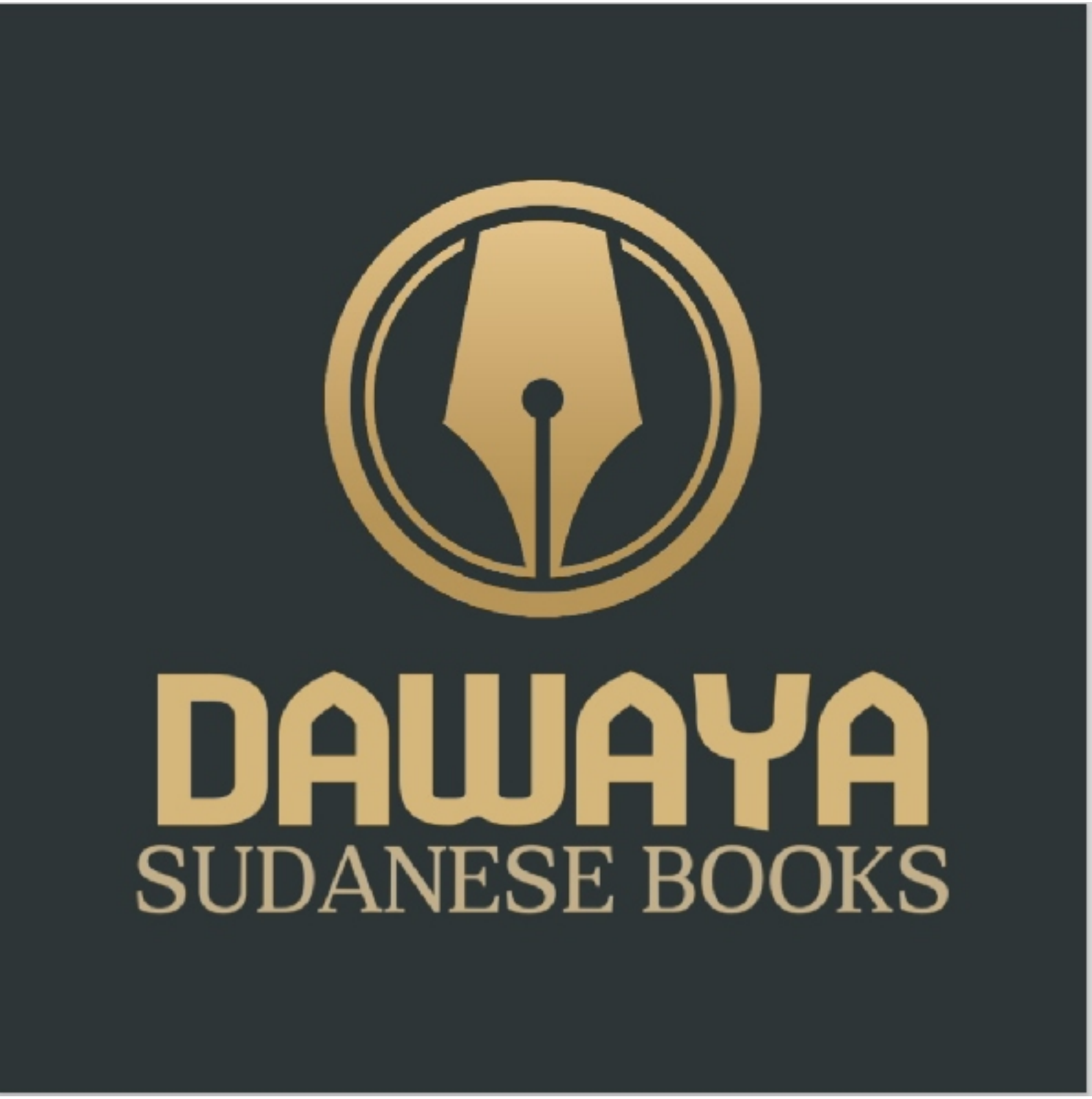
DAWAYA
SUDANESE BOOKS

يسر مصلحة الثقافة أن تقدم هذه الدراسة للبروفسير محمد عمر بشير ،وهى دراسة تتناول موضوعا ظل هاجسا يشغل بال المشتغلين بالعمل السياسى العام والمجالات الاكاديمية المختلفة من أجتماعية وأقتصادية وثقافية وسياسية .

ونشر هذه الدراسة تقف وراءه أسباب ثلاث :-

الأول :- أهمية الموضوعات التى تناولتها الدراسة ،وهى موضوعات التنوع ،والأقليمية والوحدة القومية ،وهى قضايا لايستطيع تجاوزها الدراسى الاكاديمى أو المخطط الادارى أو السياسى ، من حيث أنها مؤثرات وعوامل تتحكم فى تحقيق الاستقرار وأنجاز التقدم فى السودان .

الثانى :- الأسهام فى حركة النشر الاكاديمى . اذ أن هناك العديد من الدراسات والابحاث قام بها باحثين ودراسيين فى المؤسسات الاكاديمية ،ولم تجد طريقها للنشر ،وهى تعالج عددا القضايا والموضوعات فى مختلف جوانب - الحياة فى السودان ،ونشر مثل هذه الدراسات فيه فائدة للمواطن العادى من حيث زيادة وعيه ومشاركة فى قضايا أساسية تهم مستقبل الوطن .

الثالث :- ان القضايا التى عالجتها الدراسة مثل أهمية خاصة لكافة السودانيين وللوضع السياسى فى السودان فى المرحلة الحالية ، مرحلة ما بعد أبريل ،وأهتمام الجميع بهذه القضايا من زاوية أنها ركائز أساسية ،لبناء مستقبل تتوفر الحياة الكريمة فيه لجميع أهل السودان .

نأمل أن نكون بنشرنا لهذه الدراسة قد أسهمنا بلبنة فى بناء هذا المستقبل

الناشرون

مقدمة :

سيتعلق الجزء الاول من هذا البحث بالعلاقة المتداخلة بين التنوع الثقافى من جهة ،والوحدة القائمة على اساس قارى وقومى من جهة اخرى . الا ان مما يجدر ملاحظته ان الدراسات التى تمت حول افريقيا وثقافاتها القومية كانت وحتى وقت قريب مضى قاصرة على الاوربيين وحدهم دون سواهم . وباستثناء بعض الحالات فان هذه الدراسات قد عكست ما قد نسميه " بالروح الاستعمارية "(١)وهذا ليس مستغربا اذ ان جمهور الدارسين من البلدان المستعمرة قد احتكروا وحدهم تقريبا الخوض فى هذا المجال ،وان الكثيرين منهم قد شاركوا سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة فى نظام الحكم الاستعمارى وذلك بانخراطهم فى السلك الادارى وفى الهيئات التبشيرية ،اوبحكم عملهم كخبراء فى مجالات تخصصهم او ما شابه (٢)وقد تناولت كثير من تلك الدراسات المجتمعات الافريقية وكانها مجتمعات جامدة .

وبظهور نجم الامم الافريقية الحاصلة على استقلالها حديثا ،ظهرت وجهة نظر جديدة ،ولم يعد ينظر الى الباحث القادم من الاقطار المستعمرة سواء كان عالما فى الانثروبولوجيا او العلوم السياسية على انه حامل لواء المعرفة الاوحد . وتزامنت هذه النظرة مع بزوغ فكرة القومية العربية اولا ،والتعاون الافريقى العربى فى مرحلة لاحقة كاتخاذ موقف جديد تجاه العلاقات الدولية الآن . وترجع اهم العوامل فى هذا التطور الجديد الى ظهور الدول الافريقية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية والى تصفية الوجود الاستعمارى الذى اعقب ذلك .ويعمل الدارسون(٣)الان باعادة دراسة تاريخ افريقيا وطرقها التجارية والعلاقات الثقافية بين امهما والعالم الخارجى والهجرات فيها وغير ذلك . وقد تاتى للدارسين الافارقة وغيرهم ان يتبينوا للمرة الاولى ان الثقافة الافريقية تتسم بالكثير من التنوع وتتصف فى الوقت ذاته بتوحدها شأنها فى ذلك شأن الثقافات الاخرى . وها هم الآن يدركون انه على الرغم من فترة وجود الاستعمار الاوربى الطويلة فى القارة ،الا ان الثقافات الافريقية قد استطاعت الوقوف فى وجه

المحاولات الاوربية لمحقها . وخلافا لما حدث فى امريكا التى اصبحت مرتعا للثقافة الاوربية ،فان الثقافات الافريقية قد تمكنت من الاحتفاظ بخصائصها الجوهرية .

وبالتأكيد فان كل دراسة وبحث يتم فى هذا المجال هو شىء جدير باعطائه قصب السبق فى قائمة اولويات البحث العلمى اكثر مما وجده حتى الان(٣)

٢- ماهية الثقافة :

ولنحاول قبل التعرض للمواضيع المتعلقة بالتنوع والوحدة أن نجد تعريفا لماهية الثقافة وبادئ ذى بدء يجدر بنا ان نشير الى أن ايجاد تعريف لكلمة ثقافة بحيث يصور الروح الحقيقية لماهيتها وما تنطوى عليه ليس هو بالامر الهين . وقد تخلى مؤتمر اليونسكو الذى انعقد فى ديسمبر ١٩٦٧ لمناقشة السياسات الثقافية عن محاولة تعريفهما وذلك بعد مناقشات عديدة وقرر بالاجماع الا يضطلع بأى محاولة لتعريف الثقافة . (٤)

وعلى الرغم من هذا ،فان محاولة تعريف الثقافة لا يمكن تجنبها مهما كان ذلك صعبا ومحفوفا بالمزالق .وقد كان من طلائع المحاولات لتعريف الثقافة هى تلك التى قام بها أ . ب . تايلار فى عام ١٨٧١ وقد عرفها على أنها" مجموع كل تلك المقدرات والعادات التى يكتسبها الانسان بوصفه عضوا فى مجتمع ما" . (٥)

وقد جاء فرانز فانون كذلك بتعريف مشابه لذلك فى المؤتمر الأول للادباء والفنانين السود (باريس . سبتمبر ١٩٥٦) وقد عرف الثقافة بانها المحرك الكلى والسلوك العقلى الذي يأتى به الأنسان عندمواجهته للطبيعة . وتضم الثقافة عندئذ كل مايقوم الأفراد أو جماعات منهم بعمله وذلك ضمن وجودهم داخل الاطار الاكبر للجماعة بقصد تحسين الطبيعة التى تحيط بهم .

أما الأستاذ الكينى جيمس نقوقى فقد أتى بتعريف اكثر دقة

للثقافة ألا وهو أن الثقافة فى أوسع معانيها هى طريقة للحياة يشكلها شعب ما فى سعيه الجماعى للعيش ولايجاد صيغة ليتوافق بها وبيئته ككل ،وانها تتكون من حصيلة ما يكون لذلك الشعب من فن وعلوم ومؤسسات اجتماعية بما فى ذلك نظام معتقداته وطقوسها.(٦) وقد كان الرئيس ليوبولد سيدار سينغور اكثر صوابا من غيره فوصف ذلك ،اذ أنه عرفها بأنها "حصيلة المعارف النظرية والعملية التى تمكننا من معرفة انفسنا والاخرين كما تتيح لنا معرفة بيئتنا المحيطة بنا".(٧)وفى مؤتمر وزراء الثقافة الافارقة الذى عقد فى أكرا (غانا) فى بين ١٩٧٥/١٠/٢٧ و ١٩٧٥/١١/٦ تم تعريف الثقافة على انها" تتكون من كافة الموجودات المادية والاخلاقية والروحية الى جانب المعرفة واللغة والفن والمهارات وسبل التفكير وانماط السلوك ومختزن التجارب المكتسبة على العصور .(٨)

ان النقاط الأساسية التى تؤكد عليها هذه التعريفات تكمن فى أن الثقافة انما تشير الى " الاسلوب الذى ينتهجه شعب ما فى حياته والى سلوكه التقليدى ويدخل فى ذلك بالمعنى الواسع افكاره وتصرفاته وما ينتجه من معالم الحضارة المادية ".(٩) ان الثقافة بكل مفهوم لها انما تعنى ذلك المركب الذى يشتمل على المعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من القدرات التى يكتسبها الانسان بوصفه عضوا فى المجتمع . وبعبارة اخرى هى مجموعة المفاهيم والمثل العليا الذى يشترك فيها جماعة من الناس او الاجناس او الامم اوالدول وتتضمن هذه المفاهيم كلا من العناصر العقلانية وغير العقلانية وكذا العناصر المادية وغير المادية .ووفقا لهذا التعريف ،فان الثقافة هى صفة من الصفات الانسانية ،كما انها شئ مكتسب . وهى تختلف من مجموعة الى اخرى ومن فترة زمنية الى سواها وهى ايضا لاتتسم بالاتساق حتى داخل المجموعة الثقافية الواحدة ،اذ ان هناك دائما طبقة عليا واخرى متوسطة وثالثة دنيا لها . وتختلف ثقافة كل طبقة عن ثقافة الطبقتين الاخريين الى حد ما ،كما لا تتصف بالثبات . فثقافة شعب ما تتميز بديناميكيتها وتتأثر بالتغيرات التى تحدث فى المجتمعات وبالدرجة

التى تتعرض فيها للاحتكاك بالثقافات الأخرى .

ومن ناحية اخرى ،فان الثقافة حسب التعريف السابق لا يمكن معادلتها كما يحدث كثيرا بالمجتمعات التقليدية والموسيقى والرقص[١٠] فهى ليست مجرد الوان الفن الشعبى عن مجتمع ما ،كما انها ليست ضربا من ضروب الأنشطة التى تمارسها المجموعة فى اوقات فراغها وانما هى اكثر من ذلك . ولا يعنى ذلك ايضا ان الثقافة تتصف بالجمود ، اذ انها عند اى شعب ديناميكية ومتغيرة وتتأثر بالتغييرات التى تحدث فى المجتمع والدرجة التى تتعرض فيها للاحتكاك بالثقافات الاخرى .

ان الاصالة الثقافية التى اعتدنا ان نقرأ عنها كثيرا هذه الايام لا تعنى اننا يجب ان ننبذ الاسماء والالقاب وطريقة الملبس الاوربية وان نتبنى بدلا عن ذلك اخرى افريقية بينما لا نزال نتبع فى الوقت ذاته اسلوبا اوربيا فى مسكننا وطريقة تفكيرنا اذ ان الاصالة الثقافية هى اكثر من ذلك .

٣ـ الثقافة الافريقية :

ان تعريف ماهية الثقافة وما لا يندرج تحتها يشير الى ان لكل شعب ما او جماعة من الناس ثقافتهم الخاصة ،ومن هنا كان حديثنا عن الثقافة الاوربية والثقافة الامريكية والثقافة العربية والثقافة الافريقية الافريقية غير انه ليس من الضرورى ان تكون هذه الثقافات منفصلة وقائمة بذاتها تماما عن الاخرى . فالثقافة الامريكية رغم انها متميزة عن الثقافة الاوربية ، الا انها قريبة منها ،فهى ـ اى الثقافة الامريكية ـ قد انبثقت ولا شك من الثقافة الاوربية . ولا تختلف الثقافة العربية او الثقافة الافريقية عن ذلك الحال . فقد استعارت كل من الثقافتين اشياء من الاخرى كما تأثرت كلتاهما بالاخرى ، اذ يقطن بأفريقية ٧٠ بالمائة ممن ينتسبون الى الثقافة العربية كما تتحدث اللغة العربية مجموعات كبيرة فيها ،وقد استعارت اللغتين السواحلية والهاوسا تعبيرات كثيرة من اللغة العربية . ويمثل الدين الاسلامى الذى ينتشر فى افريقيا بصورة واسعة ،عنصرا

اخرا مشتركا . فالى جانب شمال افريقيا ،فان الاسلام هو الدين الذى تعتنقه الاغلبية الغالبة فى منطقة الحزام السودانى والصومال . وتوجد المجتمعات الاسلامية سواء كانت كبيرة فى حجمها ام صغيرة على امتداد ساحل شرق افريقيا واوغندا وكينيا ويوروندى وتنزانيا وموزمبيق وجمهورية افريقيا الوسطى وجنوب افريقيا وغانا وساحل العاج وسراليون وليبريا والساحل الغينى .

أن من الصعب الحصول على احصائيات بعدد المسلمين فى أفريقيا ، غير أن التقديرات تشير الى وجود مسلم واحد بين كل ثلاثة من السكان الافارقة كما ان تقدير عدد المسلمين فى بعض الاقطار كزائير وتنزانيا لم يكن وافيا وجاء مقللا للحقيقة ،وكذا الحال فى اثيوبيا حيث يقدر عدد المسلمين فيها بنصف عدد السكان الكلى على الأقل .

وتوجد بأفريقيا دينية طرقا نظيرة لتلك التى توجد بالعالم العربى كالطريقة القادرية والطريقة الاحمدية . كما توجد بها ايضا حركات اسلامية تناظر تلك التى بالعالم العربى كحركة المهدية مثلا . وقد ظهرت هذه الاخيرة فى كل من السودان ونيجيريا والصومال وقامت باذكاء انتفاضات وثورات مناهضة للاستعمار . وصحيح أن للاسلام فى أفريقيا ملامحا خاصة به وأنه قد تشكل بالطبيعة الجغرافية المحلية والقيم المحلية وكذا بالاحوال السياسية والانقسامات العرقية . وصحيح أنه يتصف بعدم تجانسه فى القارة . الا انه على الرغم من هذا وذاك يمثل احدى العناصر المشتركه بين افريقيا والعالم العربى .

وهناك عامل آخر يمثل نقطة التقاء بين العالمين الافريقى والعربى ألا وهو الديانة المسيحية ويرجع تاريخ دخول المسيحية فى افريقيا الى نفس العهد الذى دخلت فيه الى العالم العربى . فهى قد دخلت السودان فى القرن الاول بعد الميلاد ٩ (سفر اعمال الرسل الاصحاح الثامن) كما ان تاريخ الكنيسة القبطية فى كل من اثيوبيا ومصر قديم قدم المذاهب المسيحية فى العالم العربى . ولم يفق ارتباط المسيحية الافريقية بأوربا على ارتباطها بالاقطار العربية الا بعد دخول الاستعمار والهيئات التبشيرية فى القارة .

وعلاوة على ذلك ،فان كلا من العالم العربى وأفريقيا يشتركان فى

المرور بتجربة مشتركة الا وهى استعمار القوى الأوربية لهما فى نفس الفترة .

وبالمثل ،فان الثقافة الأفريقية لم تكن معزولة عن الثقافة الاوربية كما سنرى لاحقا ،فهى قد تأثرت بهاوقدكان اسهام الثقافة الأفريقية فى تشكيل الثقافة الاميريكية اكثر مما يتم الاعتراف به عادة .

وهكذا فانه يحق لنا ان نقول ان الثقافة الافريقية هى ثقافة قائمة بذاتها غير انها فى الوقت نفسه ليست منعزلة عن غيرها من الثقافات . وتتميز الثقافة الافريقية بخاصيتين هما التنوع والوحدة على ان هاتين الصفتين على أية حال ليستا قاصرتين على افريقيا وحدها ،فاوربا وآسيا وأميريكا يتميزن بالمثل بتنوع ثقافاتهن

٤- التنوع الثقافى فى أفريقيا :-

ان وصف أفريقيا بأنها قارة ذات ثقافات متنوعة وبأنهاتتألف من شعوب مختلفة ليس هو بالشئ الجديد غير أن هذا التنوع لا يمكن تلخيصه فى الاشارة الى الاختلافات بين الماضى والحاضر او تلك التى كانت بين فترتى الحكم الاستعمارى وما سبقتها ، او الاشارة الى التفاوت فى مراحل التطور الاقتصادى ،كما لايمكن تسميتها بمجرد تعديد القبائل التى توجد بالقارة .

واصطلاح، القبيلة فى حد ذاته لهو تعبير مبهم ودون اعطاء تفسير علمى لواقع الحال،فان مصطلحات القبيلة وماهوقبلى والقبلية لهى كلها تعبيرات ايديولوجية تقصد سواء بصورة متعمدة أو غير متعمدة التقليل من شأن الشعوب والامم الافريقية فى نظر الاجانب بلوحتى فى نظر مجموعة بعينها من الأفارقة وذلك باللجوء الى الطرق المفضوحة لتغريبهم عن أوطانهم .(١١) ولهذا السبب فان اصطلاح القبيلة يحمل بين طياته دلالة ذات مضمون خاص .

وقد ذكر ب . هـ . جاليفر فى مقدمته لكتاب التقاليد والتحول فى شرق أفريقيا[١٠] أن القائمة باسماء القبائل التى اعدها المستعمرون

١٠- ترجع الاشارة هنا لكتاب .
H.Gulliver: Tradition and Transition in East Africa.

هى عشوائية فى طبيعتها وذلك فى اكثر من معنى . كماذكرايضا ان اناسا عديدين قد استخدموا اصطلاح القبيلة فى مختلف العصور لأهداف بعينها . اذ ان الشعوب نفسها قد استخدمته اولا وذلك فى فترة ما قبل الاستقلال عند المجموعات التى تربط بينها الثقافة والحدود الاقليمية ،ثم استخدمه المستعمرون وبعض الاقليات للتوسع فى سياساتهم ،واعقب ذلك استخدام الوطنيين لها بقصد اكتساب قاعدة محلية لسلطتهم السياسية . واخيرا استخدمه القادة السياسيون فى مرحلة ما بعد الاستقلال كشىء يجب مناهضته بهدف تحقيق الوحدة السياسية واثبات الذات ،وهو شىء ضرورى لكل دوله حديثة .(١٢)

لقد عمد البريطانيون فى السودان منذ البداية وعلى الاخص فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ،الى بعث المجتمعات القبلية المنقرضة فى شكل سياسة الحكم المحلى ،وكان الهدف الذى يرمون اليه هو هدم ماحاولت الثورة المهدية قبل ثلاثين سنه من قدومهم ان تخلقه الا وهو العمل على بناء امة واحدة قوامها الجماعات المتعددة فى السودان . وقد تم رسم السياسة البريطانية بحيث تؤدى الى خلق تكوينات صغيرة ومنقسمة على نفسها وتعمل على معارضة بعضها البعض وكذا الوقوف فى وجه مد الوطنية المتزايد .

ومن ناحية اخرى ،فانه يصبح من المضحك فعلا ان نتحدث عن الحرب القبلية فى نيجيريا مثلا فى حين ان المجموعات الداخلة فيها تضم عدة ملايين من الناس . ولا يمكن النظر كذلك لجماعة الدينكا فى السودان والتى يصل عددها مليونا ونصف تقريبا على انها مجرد قبيلة بينما هى فى واقع الامر جماعة من الناس تجمع بينهم ثقافة واحدة وتتكون من وحدات كبيرة وصغيرة . وينطبق هذا الامر كذلك على استعمال كلمة " عرق " . وقد وجد العلماء منذ فترة طويلة ان الافتراضات الرائجة عن الاختلافات الاجتماعية المتأصلة لا يجوز استخدامها لشرح الاختلافات الثقافية . اذ ان العوامل العرقية لا تفسر لنا توزيع الثقافات فى افريقيا .

ولهذا السبب فاننا سنستغنى عن استعمال اصطلاحى " قبيلة "

و " عرق " وسنقيم معيار حكمنا على ما يوجدمن تباينبين الشعوب او الجماعات الثقافية . وكما يحدث فى اماكن اخرى ،فاننا نجد ان المجتمعات التقليدية فى افريقيا التى ربما كانت هى المهد الاول للانسان ،تتألف من رجال ونساء تجمع بينهم مجموعة تامةمن السمات التكنولوجية واللغوية والثقافية تميزهم عن غيرهم من الجماعات(١٢) وقد صنف جورج ب . ميردوك ثمنمئة وخمسين مجتمعا افريقيا تقليديا تقريبا، مما يعنى ان هنالك ثمانمئة وخمسين ثقافة مختلفة .

غير ان هذا التعديد ليس مرضيا ذلك لانه لا يدخل فى اعتباره التماثل الموجود فى بعض المناطق او الاستقرار عبر فترة زمنيةمعينة او التواصل المستمر فى امتزاج تلك المجموعات . ومن هنا فقد تم تجميع الثقافات الافريقية داخل بعض المجموعات الكبيرة وكان ذلك وفقا لمعايير مختلفة . وقد كان من اولى المحاولات لتطبيق مثل هذا الافتراض تلك التى قام بها هيروسكوفيتش فى عام ١٩٢٤(١٦) حيث قام برسم خارطة اعيد رسمها بعد ذلك تبين التوزيعات الثقافية فى افريقيا(١٧).

على ان هيرسكوفيتش قد قام بتقسيم افريقيا الى عشرة مناطق ثقافية بدلا من ان يحاول ايجاد تعريف دقيق لماهية الثقافة مشيرا اليها فقط على انها " طريقة الحياة عند شعب ما " اما تقسيماته فهى :

١) ثقافة المنطقة الساحلية فى اقصى الشمال .
٢) ثقافة منطقة الصحراء .
٣) ثقافة منطقة غرب السودان .
٤) ثقافة منطقة شرق السودان .
٥) ثقافة منطقة مصر .
٦) ثقافة منطقة القرن الشرقى .
٧) ثقافة منطقة شرق افريقيا الرعوية .
٨) ثقافة منطقة الكونغو .
٩) ثقافة منطقة الساحل الغينى .
١٠) ثقافة منطقة خويصا .

وقد بين هيرسكوفيتش ان لكل منطقة من هذه المناطق الثقافية

طريقتها واسلوبها المميز فى الحياة بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من المناطق . بيد انه لم يذكر منطقة الساحل الشمالى الغربى لافريقيا ضمن تقسيماته للمناطق الثقافية فى افريقيا .

والى جانب التنوع الموجود على صعيد القارة والتماثل الموجود على صعيد كل منطقةعلى حدة فان اكثر ما يميز هذا التصنيف وضوحا هو ان الحدود الثقافية فيه لا تتفق مع الحدود السياسية . وبالطبع فليس فى ذلك ما يدعو للعجب اذ ان الحدود السياسية للدول الافريقية لم يتم رسمها وفقا للمناطق الفعلية بتوزيع السكان الذين تربط بينهم ذات الثقافة . لقد كانت مصالح القوى الاوربية العظمى ابان تسابقهم فى الاستيلاء على افريقيا والتى قاموا باضفاء صفة الشرعية عليها بقرارات موءتمر برلين فى عام ١٨٨٤ هى الاعتبار الوحيد الذى نصبوا عليه حكمهم فى رسم تلك الحدود السياسية . وعليه فان تبعة ذلك هى ما نصادفه اليوم : حدودا سياسية تتداخل على الاغلب مع الحدود الثقافية . وتواجدا لشعوب او مجتمعات تضم بينها ذات الثقافة ، وذلك فى دول مختلفة .

وهناك محاولة شبيهة لاعادة رسم الخارطة الثقافية فى افريقيا قام بها الان ب . مريام . على ان الثقل والاساس فى اعادة تقسيم الثقافاتالافريقية ؛ كانا يرتكزان على الموسيقى . ويرجع تعليل ذلك الى ان الموسيقى تبرز اكثر وتتداخل بصورة اكبر فى المجتمعات التى تسودها الامية اكثر مما هى عليه فى المجتمعات غير الامية ،فهى فى هذه الاخيرة مجرد مجال للتسلية بينما تبرز فى المجتمعات التى تم ذكرها اولا فى كافة ضروب العيش التى تنتهجها المجموعة .

ووفقا لهذا المعيار من القياس فان افريقيا تنقسم الى سبعة اقسام هى :

١) منطقة البوشمان ـ هوتينتوت .
٢) منطقة شمال افريقيا .
٣) منطقة القرن الشرقى .
٤) منطقة افريقيا الوسطى .
٥) منطقة الساحل الغربى .

٦) منطقة الصحراء السودانية .

٧) منطقة الساحل الشمالى .

وتتفق هذه المناطق فى توزيعها ذلك تقريبا مع توزيع المناطق الثقافية التى حددها هيرسكوفيتش فى محاولته .

وبالمثل ،فان اللغة هى الأخرى قد تم استخدامها كمعيار لتوزيع مناطق الثقافات فى أفريقيا .

وتتصف أفريقيا من الناحية اللغوية بأنها واحدة من اكثر المناطق تعقيدا بهذا الصدد. ويرى البعض أن هنالك ما لايقل عن ثمنمئة لغة . وهذا حسبما يرى ج.هـ. جرينبرج تقدير لا يفى بالحقيقة .(٩) وقد تمت عدة محاولات بقصد تصنيف لغويا منها المحاولات التى اضطلع بها كل من ليبسيوس ومولر وماينهوف وبسترنمان وجرينبرج وهذا قليل من كثير . وحسب ما يرتأى جرينبرج فان اللغات الأفريقية يمكن تجميعها فى خمس عائلات لغوية رئيسية قائمة بذاتها . وتنتشر هذه العائلات الخمس على امتداد ٩٨ بالمائة من المساحة الكلية لأفريقيا كما تستخدمها نفس النسبة من السكان . ويوجد بالاضافة الى هذه العائلات اللغوية الآنفة الذكر سبع عائلات لغوية أو لغات منفصلة تغطى مساحات أصغر نسبيا .

وبالاضافة الى هذه العائلات اللغوية الاثنتى عشر ،فهنالك أيضا لغة ملاقاس التى تستخدم فى مدغشقر واللغة المروية المنقرضة التى كانت تستعمل ابان مملكة مروى التى سادت ثقافتها فى الأزمان القديمة فى اطار حدود السودان المعروفة حاليا وهى لغة لم يتم التوصل الى فك رموزها بعد .

وقد أتى ق . ب . مبردوك بتصنيف مبدئى للسلالات اللغوية ( ) وفروعها الموجودة بأفريقيا وذلك على ضوء ما حققه جرينبرج من قبل(٢٠) وهذه السلالات هى :

١- السلالة الفوراوية (لغه منطقة دارفور فى السودان)

٢- السلالة الحامية (ويسميها جرينبرج بالسلالة الأفريقية الآسيوية وتنقسم الى :

أ- اللغة البربرية
ب - اللغة الشادية
ج- اللغة الكوشية
د- اللغة المصرية
هـ- اللغة السامية

٣- السلابة الكانورية (لغة الصحراء الوسطى عند جرينبر ج)

٤- السلالة الخوصية ،وتشمل :
أ- لغة البوشمان
ب- لغة الكونقينجا
ج- لغة الساندا وى

٥- سلالة الكوما

٦- السلالة الكردفانية ،وتشمل :
أ - لغة الكاتلا
ب - لغة القوالب
ج - لغة تقلى
د - لغة تلودى
هـ - لغة تمتم

٧- السلالة المابانية

٨- السلالة الملايوية البولينزية

٩- السلالة النيجريتية ،ومنها :

أ- اللغة الاطلسية .

ويجدر الانتباه هنا الى ان هذه الخارطة التى تبين توزيع اللغات الافريقية تشبه تلك الخارطة التى رسمها هيرسكوفيتش لتوزيع الثقافات والاخرى التى تبين توزيعها وفقا للتنوع الموسيقى التى أتى بها ميريام . والى جانب ذلك فانه يجب الاشارة الى ان اكثر درجات التنوع اللغوى توجد بالسودان حيث تنتشر عدة عائلات لغوية رئيسية وفروعها كالفوراوية والكانورية والكومانية والكردفانية ،وهو امر له اهميته

البالغة فى تصنيف ورسم توزيع الثقافات فى السودان .

وقد كانت احدى النتائج التى توصل اليها جرينبرج حول اللغات الافريقية وتنوعها ما مفاده الاتى :

" ان اللغات الافريقية فى اقتسامها لذات السمات الاساسية التى تنطوى على تركيب اصولها الكثيرة التعقيد واختلاف مناطق انتشارها تتفق فى نمطها العام مع مظاهر الثقافة الاخرى . وينطبق ذلك ايضا على الموءثرات الاسلامية التى دام نفوذها طويلا ودون انقطاع ،والتى شكلت الى حد كبير اسلوب حياة السكان الزنوج من السودان قاطبة وكذلك فى الجزء الاكبر من شرق افريقيا ،بل وحتى فى المناطق الممتدة جنوبا وتنعكس هذه الموءثرات فى الكلمات الدخيلة الكثيرة التى تم استعارتها من اللغة العربية الصرفة وذلك حتى بين السكان الذين يدينون بغير الاسلام "(٢١)

ولربما كانت الموءثرات الاوربية فى معظم القارات على اللغات فيها اقل شأنا عند مقارنتها بالموءثرات العربية .

وهناك تصنيف آخر للغات الافريقية جاء به دافيد دالبى(٢٢) وتنقسم اللغات الافريقية حسب هذا التصنيف الى ما يربو على التسعين قسما وتتمركز جميعها فيما عدا اثنتى عشر منها من حزام واحديمتد عبر القارة من عند ساحل السنغال من الغرب وحتى المرتفعات الاثيوبية ومرتفعات شرق افريقيا للشرق . وقد اسمى دالبى هذه الرقعة بحزام التجزئة شبة الصحراوى(١٦) واستخدمه فى تقسيم افريقيا الى ثلاث مناطق لغوية هى المنطقة الشمالية ومنطقة شبه الصحراء والمنطقة الجنوبية .

ويعزى التنوع الثقافى حينا آخر الى تنوع المعتقدات بأفريقيا ـ

---

١٦) يشير الكاتب هنا الى ما اسماه دالبى (sub-saharan Fragmentation belt)

١٧) ترجمة لاصلاح (animalism) اى المذهب الحيوانى الذى يقول بأن البشر ليسوا غير مجرد حيوانات .

١٨ ترجمة لاصلاح (Fefishim) وهى الطقوس التى تقدس البد وهو شئ كانت بعض الشعوب تعتقد ان له قدرة سحرية على حماية صاحبه .

اذ توجد بها الديانات التقليدية والديانتين المسيحية والاسلام ثيالى جنب ويرجع تفضيلنا لاستعمال مصطلح " الديانات التقليدية " هنابدلا عن مصطلحى " البهيمية "(١٧) و " الطقوس البدية "(١٨) الى ان هذين المصطلحين حالهما حال المصطلح " القبيلة " يتميزان الى حد كبير بغموضهما ويعكسان تفكيرا محددا لمن يستخدمهما . والمسيحية والاسلام كلتاهما ديانتين افريقيتين اذ ما اخذنا بالاعتبار تاريخهما الطويل فى القارة . واى خارطة للاديان فى افريقيا ستشير الى ان المسلمين يتمركزون فى منطقة شمال افريقيا والحزام السودانى ،بينما ينتشر المسيحيون فى جنوبها وأوسطها وشرقها(١٨) ويقدر عدد المسيحيين والمسلمين فى افريقيا حسب احصاء عام ١٩٦٨ بثلاثة وثمانين مليونا من المسيحيين وثمانية وستين مليونا من المسلمين . اما بقية المئة والثلاثين مليونا من السكان ،فمن المعتقد انهم ما يزالون يدينون بالدينات التقليدية .

بهذا نجد ان الديانات واللغات والموسيقى والفنون هى بعض المصادر التى تسبب التنوع الثقافى فى افريقيا .

ان التنوع الثقافى بصرف النظر عن المعايير المستخدمة فى قياسه او فى طريقه فهمه لهو حقيقة واقعة فى القارة ولا يهم هنا ما يقال حوله سواءا كان ذلك باضفاء صفة التفرد او الانعزالية عليه. وايما كانت الاقاليم الثقافية او التقسيمات التى نخلقها نحن فى افريقيا فانها جميعا تتداخل وتتمازج عبر بعضها البعض . وإذا ما كان بامكاننا الاسترسال بلا نهاية فى تعديد الاختلافات بين منطقة واخرى او بين شعب وغيره فى افريقيا ،الا ان ذلك لا يعنى ان اوجه الشبه كذلك تقل عنها فى وضوحها . ولقد احسن جيمس ماكيت وصف ذلك حين ذكر :

" يستطيع المرء ان يدرك ذات الصفة المشتركة اذا ما عبر من كوناكرى الى مقديشو او من الخرطوم الى ديربان . "(٢٣)

وقد يكون احساسنا بوحدة افريقيا الثقافية واهيا الا انهاموجودة بالفعل رغم كل هذا وذاك .

" انها ليست قائمة على الانطباعات البديهية العامة وحدها (...)

بل تتأكد بالتقييم الدقيق لمظاهر ثقافية بعينها . ان فن النحت الافريقى الذى تطور عبر منطقة عريضة تمتد من السنغال الى النيل ،ومن بحيرة شاد الى انجولا يحمل بين طياته انماط متعددة (وقد عدد احد المتخصصين فى هذا المجال مائتى نمط) وكل نمط منها له مزاياه الخاصة به . ومع هذا فانه يسهل عند التأمل فى اى متحف " للفن البدائى " ملاحظة ان هنالك علاقة وثيقة تجمع بين الاعمال الفنية الافريقية وهى صفة عامة تميزها عن غيرها من الاعمال المأخوذة من مناطق غير افريقية (٢٤)

وعلى اية حال ،فان هنالك من يعتقد بأن عن مثل هذه الوحدة يندرج وينطبق فقط على افريقيا الواقعة جنوب الصحراء . وقد شاء بعض المؤيدين

لوجود الوحدة الثقافية رغم تنوعها ان يستثنوا من حكمهم منطقة شمال افريقيا اذ اعتبروا ان ثقافة تلك المنطقة تختلف عن ثقافة افريقيا السوداء وقاموا باطلاق اصطلاح جديد لها هو الثقافة العربية البربرية لتمييزها عن الثقافة الزنجية .

ولقد تحجج هؤلاء بقولهم انه على الرغم من تزايد الاحتكاك الثقافى بين المجتمعات التى تقطن شمال الصحراء وتلك بجنوبها فى السنوات القليلة الماضية الا ان ذلك الاحتكاك " لم يكن قويا او وفيرا بما فيه الكفاية لخلق وحده ثقافية بين المنطقتين"(٢٥) بيد اننا لانجد سند المثل هذا الرأى وذلك لسببين : اولهما انه يعيد قضية العرق مرة اخرى لبساط البحث وهو شئ بعيد الصلة بالثقافة ،وثانيهما لانه لا يدخل باعتباره الرأى القائل بأن هناك من المظاهر الهامة من كثير من الحضارات والثقافات الافريقية ما هو مأخوذ من الحضارة المصرية وان هذه الاخيرة بدورها قد كانت فى الاصل حضارة افريقية زنجية .

ان طرح الحجج على اختلاف الوانها لا ينقطع ،على ان الظاهرة المهمة فى وجود التنوع بين الثقافات على صعيد القارة تكمن فى انه لا يعوق سبيل الاقطار الافريقية من بلوغ الوحدة سواء كان ذلك على المستوى الثقافى او غيره من المستويات الاخرى .

٥- الاستعمار والثقافة الافريقية :

ان الاستعمار وتجربة الدول الافريقية المشتركة ابان ذلك الحكم وما بعده قد عملا على نشوء وحدة ثقافية بين الثقافات المتباينة فى افريقيا ، اذ ان الاستعمار قد فرض احلال انظمتة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على القارة باكملها . وعلى الرغم من ان هذا الاحلال القسرى كان يتفاوت فى تأثيره ودرجته من قطر الى اخر ومن نوع حكم استعمارى الى سواه . الا انه كان يشترك فى نفس المقومات الاساسية . وعند الحديث عن الاختلافات بين الانظمة الاستعمارية فى افريقيا فانه لا يجب المبالغة فى ذلك اذ ان اشكال الاستعمار البريطانى والفرنسى والالمانى والايطالى والبلجيكى والاسبانى والبرتغالى تتشابه فى مجموعها وذلك لانها تعود الى ذات الثقافة . اما المحصلة النهائية لذلك . فقد كانت تكمن فى فرض ثقافة متماثلة فى القارة .

وعلى الرغم من ان تجربة المجتمعات الافريقية لم تكن نفسها دائما الا انها كانت تتشابه فيها جميعا .

ويتبين هذا التشابه بجلاء فى حقيقة ان اثر الثقافات الاوربية على افريقيا كان مقصورا فى اغلب الاحوال على جزء صغير من السكان فى اى قطر من اقطارها . فالقيم الثقافية لتلك الانظمة الاستعمارية لم تؤثر الا على فئة قليلة منهم الا وهى الصفوة المتعلمة . بينما لم تتأثر بها الجماعات الريفية التى كانت تشكل ٨٠ بالمائة من السكان فى افريقيا الاقليلا . بيد ان هذا لا يشير الى ان هذه الفئة الاخيرة لم يتم تأثرها بالاستعمار وقيمة ، او ان درجة تأثر الصفوة فى كافة افريقيا بتلك القيم وتشربهم بها كان بذات القدر دائما .

لقد كانت الانظمة الاقتصادية والقانونية والتربوية التى فرضها الاستعمار هى السبيل الرئيسى الذى امكن عبره من ادخال القيم الثقافية الاوربية الى القارة . ولقد تم تركيب اقتصاد الدول الافريقية بحيث يضمن ويسهل القدر الاكبر من الارباح للاوربيين ، وكان ان حل التنافس

والسعى وراء تحقيق الربح المادى مكان الانظمة الاقتصادية التقليدية التى كانت تقوم اساسا على روح التعاون وتلبية الاحتياجات المحلية .

وعلى صعيد آخر ،نجد ان المفاهيم والقواعد القانونية الاوربية قد حلت بديلا للقوانين العرفية المحلية ،كما تم استبدال نظام التعليم التقليدى فى افريقيا الذى يمزج بين تلقى العلم والمشاركة فى الاعمال اليومية التى يؤديها الافراد فى المجتمع بنظام جديد يقضى بأخذ الاطفال بعيدا عن بيتهم ووضعهم فى مدارس مسوَّرة يتلقون فيها العلم باحدى اللغات الاجنبية . وكانت الوظيفة الاساسية لهذه المدارس هى تهيئة اعداد منهم للعمل فى الجهاز الحكومى وذلك فى الوظائف الكتابية الدنيا والادارة .

وحيث ان اللغة هى احدى عناصر الثقافة المهمة ،فانها ايضا عنصرا هاما فى نقل الثقافة الاوربية وقيمها ،وقد كان ان تشربت الصفوة التى حذقت اللغات الاجنبية باتجاهات وقيم الثقافة الاجنبية امافى مجال الدين الذى يمثل عنصرا مهما اخر فى نسيج الثقافة الاوربية ،فقد تم نشر المسيحية عن طريق الجمعيات التبشرية الاوربية والتى كانت تتنافس فيما بينها احيانا للفوز بروح المواطن الافريقى

ومن الصحيح ان تلك الظروف التى خلقها الاستعمار والتربية التى تلقتها الصفوة فى ظل القيم الاوربية هى عينها التى ادت فى نهاية الامر الى نشوء الحركات المناهضة للاستعمار فى افريقيا . وقد كانت هذه الحركات التى عملت فى سبيل الاستقلال الوطنى فى جوهرها دلالة على تطلع القارة الى تأكيد الثقافة والذات القومية . لقد كان التحرير السياسى يهدف الى التحرير الثقافى على ان هذا الاخير لم يتحقق حتى الآن . وقد مثل التحرير السياسى كما مثل الاستعمار من قبل ،تجربة مشتركة اخرى كان من شأنها تعزيز الوحدة بين المجموعات المتباينة الثقافة فى أفريقيا ،وهى وحدة وجدت فى العدو المشترك والاهداف المشتركة قاعدة تنبنى عليها . وسرعان ما تبين القادة الأفارقة أنه على الرغم من تباين ثقافاتهم الا ان وحدة الآمال تجمع بينهم لقد اكد تشابه الأجهزة السياسية والمنظمات التى نشأت بعد الاستقلال اكثر

من أى شئ آخر على تشابه الثقافات المتعددة فى أفريقيا، ونجد أن نظام الحكم الرئاسى ونظام الحزب الواحد والاقتصاد المركزى والموجه وتطبيق النظام الاشتراكى هو ما يسود فيها اليوم ، وهذه كلها دلالات تشير الى وحدة التراث الثقافى والتجربة والامال المشتركة ، اذ أن التنوع الثقافى لم يمنع ظهور أنظمة سياسية متشابهة . ان التفسير لما نصادفه من تشابه هذه الأنظمة انما يعود بالمقام الأول الى وجود ذات الثقافة المشتركة التى تربط بين جميع الدول الأفريقية .

والى جانب ما ذكرناه ، فان هنالك ظاهرة أخرى الاوهى حركة الدعوة الى الوحدة الأفريقية . وعلى الرغم من أن فكرة هذه الحركة قد تم استيحائها من خارج أفريقيا - أى من المثقفين الزنوج ذوى الأصل الأفريقى الذين يعيشون بالولايات المتحدة وجزر الهند الغربية - الا أنها قد شكلت محورا للتقارب وتنظيما يدعو للوحدة بين المثقفين الأفارقة . وقد تخطت هذه الحركة ببرنامجها السياسى وأنشطتها الأخرى كل تلك الحدود الاعتباطية التى خلقها الاستعمار والتباين الثقافى . وهكذا عمل الكينيون والغانيون والمصريون والسيراليون والسودانيون جنبا الى جنب من أجل ذات المثل .

وقد تجلت المظاهر النهائية لهذه الوحدة فى تأسيس جهاز لم يكن هدفه الأول هو أن يتجاهل الثقافات المتعددة أو اذكاء الصراع بينها بل كانت غايته هى التحكم فى هذا التنوع بتوجيه هذه الثقافات فى نفس المدار . وقد أثبتت السنوات العشر من عمر منظمة الوحدة أفريقية بما لا يدع مجالا للشك أن الوحدة والتنوع ليس هو بالشئ الذى يمكن حدوثه فقط ، وانما هو ايضا شرطا اساسيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى

والتناقض الذى يبرز هنا فى هذا الموقف هو ان الصفوة التى تم عزلها عن مجتمعها الذى كانت تنتمى اليه ولم تجد لها مكانا فى مجتمع المستعمر كذلك ، هى نفسها التى دعت وأخذت على عاتقها مهمة الاضطلاع بهذا الدور التاريخى . والسؤال الذى يطالعنا هنا هو : هل سيمكن لهذه الصفوة تحقيق ذلك ؟

لقد شارك الاستعمار والاستقلال وحركة الدعوة للوحدة الافريقية

والتطلعات الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة جميعها فى خلق قاعدة مشتركة للعمل رغم كل الاختلافات القائمة على صعيد القارة .

٦- التنوع الثقافى القومى :

لقد وصف البعض غالبية الاقطار الافريقية مثلما وصفوا القارة نفسها من قبل ،بأنها اقطار تسودها ثقافات متعددة . على ان هذه الظاهرة بالمقام الاول ليست قاصرة على اقطار بعينها ،اذتخلو قلة قليلة من الاقطار من وجود هذه الصفة . وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر هنا بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وبلجيكا وسويسرا والهند والباكستان والصين وماليزيا والعراق ولبنان وكلها اقطار ليست بالافريقية ولكنها تتنوع فى ثقافات شعوبها . وقد يختلف التنوع فى تكوينه ومداه من قطر الى آخر وكذلك قد يختلف من طريقة الافصاح او التعبير عنه وذلك حسب تجربته التى استقاها عبر التاريخ ويدخل فى ذلك تجربته مع الاستعمار ،كما يعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية ونوعية نظام الحكم الموجود فيها ،غير ان نتائجه وما يترتب عليها تبقى دائما واحدة فى الاساس . وتبدو مظاهر التنوع فى بعض هذه الاقطار فى صورة اعمال تتصف بالعنف او فى اشتباكات مسلحة ، بينما تقتصر فى بعض منها على اتخاذ وسائل سياسية وثقافية سلمية . ان فى اهل الباسك او الكاتلان فى اسبانيا ، والكورسيكيين فى فرنسا والاسكوتلانديين وأهل ويلز فى بريطانيا والوالونيين فى بلجيكيا والجوريسيانيين فى سويسرا والكاثوليكيين فى ايرلندا الشمالية امثلة على وجود مجموعات متنوعة الثقافة داخل اقطار متقدمة لكنهم لم يتزحزحوا عبر السنين الطوال عن المطالبة بالاعتراف بهم كمجموعات ثقافية لها خصائصها التى تميزها عن غيرها وتجعلهم بالتالى أهلا بالاعتبار فى تقرير نطاق نظام الحكم فى بلادهم سواء كان ذلك حكما اقليميا أو ذاتيا أو انفصاليا ويظهر الصراع الثقافى والتطلع الى اقتناء هوية ثقافية مميزة والدفاع عنها

بصورة قوية بين مجموعات الباسك فى أسبانيا وطوائف الكاثوليك فى أيرلندا الشمالية الى درجة لا يمكن معها لحكومات بلادهم المركزية من أن تتجاهل وجودهم . بل ان أعمال العنف التى اتخذوها سبيلا لتحقيق أهدافهم ،تتبدى فى مظاهر . الحياة اليومية فى تلك البلاد .

وبالمثل ،فان ظواهر التنوع الثقافى توجد بالكثير من الدول الأفريقية وقد سبق أن بينا أن الحدود السياسية فى أفريقيا لا تتفق والحدود الثقافية . وهكذا نجد أن كل دولة من الدول الأفريقية (باستثناء الصومال) تتألف من أكثر من مجموعة عرقية واحدة وأن التنوع فيها ينجم من اختلاف اللغة والدين ومستوى النمو الاقتصادى . وكأمثلة على الأقطار الأفريقية التى يوجد بها درجة ملحوظة من التنوع نذكر السنغال وغانا ونيجريا وأثيوبيا وتشاد والسودان .وفى السنغال التى يبلغ عدد سكانها ما بين ثلاثة وخمسة ملايين ،نجد أن بها سبع مجموعات عرقية مختلفة ،بينما اثنتان منها فقط وهى مجموعتى الولوف والسيرير واللتان تشكلان اكبرهما عددا ،هى التى تكون نواة الأمة السنغالية (٢٧) ومن ناحية أخرى نجد أن عدد المسلمين فى السنغال يؤلف ٩٠ بالمائة من العدد الكلى للسكان على الرغم من أن ٧٥ بالمائة منهم يتحدثون أو يفهمون لغة الولوف أو اللغة الفرنسية التى تمثل اللغة الرسمية فى البلاد . وقد كان لكلا من الدين واللغة أثرهما فى تماسك الأمة السنغالية كالتكلور فى الشمال والمانالوقو فى الشرق والجنوب الشرقى والأكولا فى الجنوب الغربى .

ويشمل العدد الكلى للسكان فى غانا والبالغ (٨٦٠٠٠٠٠) نسمة على عدة مجموعات عرقية ولكل منها عاداتها ومؤسساتها الاجتماعية ولغتها الخاصة بها . على أنه يمكن رغم هذا التنوع من تقسيمها الى منتقطين ثقافيتين رئيسيتين هما المنطقة الشمالية ومنطقة الساحل الغينى . ولا تتصف أى من هاتين المنطقتين بالتجانس الثقافى التام غير أن الثقافات السائدة فى كل منطقة على حدة تنزع الى التشابه فى صورتها العامة والى التقارب فى منحاها وأسلوب تطبيقها .(٢٩)

وبينما نجد أن شمال غانا وجنوبها يختلفان فى ثقافتيهما الا ان الواقع يشير بالقدر نفسه الى وجود كثير من الاشياء المشتركة

فيما بينها ،وهذا ما لمس الغانيون فيه قاعدة ينطلقون منهالتعزيز الاندماج القومى .

وتوجد فى نيجيريا التى تستأثر باكبر نسبة للسكانفى افريقيا اذ يصل تعدادها حوالى الثمانين مليونا حسب آخر احصاء سكانى تم بها - توجد مجموعات الهاوسا والفولانى والآيبو واليوروبا ومجموعات اخرى ،بيد انه ليس بمقدور اى من الاديان الثلاثة - اى الاسلام والمسيحية والاديان التقليدية - من ادعاء الغلبة لها بين السكان وبالمثل ،يوجد بنيجيريا تعدد لغوى . وقد كان للتعدد اللغوى والعرقى دوره فى الحياة السياسية بها وذلك فيما قبل الحصول على الاستقلال وبعده . وقد عمدت سياسة الحكم اللامباشر التى اختطها الاستعمار الى " تطويق هذا التعدد داخل حدود ادارية يمكنها بعد الاستعانة بتطبيق السياسات الحديثة والحصول على الاستقلال من رسم الحدود الفاصلة بين الوحدات السياسية الداخلية ذات الطبيعة الفيدرالية والاقليمية . " وقد كانت الصعوبة فى اندماج المجموعات المتباينة حتى تبلغ مرحلة الوحدة مسوءولة نوعاعن قيام الحرب الاهلية .

وقد تم وصف اثيوبيا بأنها متحفا للشعوب . اذ ان التباين بين الاجناس فيها وخلافا لما نجده فى الصومال من وحدة عرقية ،يمكن اعزاوءه عموما لمجرد الحوادث التاريخية فيها . وتمثل كل مجموعة من مجموعات الامهرة والقالا والسيدمو والاقاو والتيقرى والتقرينيا والنيليين طريقة مختلفة من نمط الحياة .

كما ان مجموعات الانقسنا والانوك والنيجا والادهوك التى توجد داخل السودان تنتشر كذلك فى اثيوبيا . وتوجد المسيحية والاسلام والديانات التقليدية جنبا الى جنب هنا . كما توجد ايضا جماعة الفلاشا وهى مجموعة يهودية قدمت واستقرت فى المنطقة منذ عهد بعيد كما هو الحال من نيجيريا فقد كان التنوع سببا رئيسيافى الخلاف الذى اتصف به تاريخ اثيوبيا ولا سيما فى اقليم ارتريا .

٧ـ التنوع الثقافى فى السودان :

كثيرا ما يوصف السودان بأنه صورة مصغرة للقارة الافريقية بمعنى ان به شتى ألوان التنوع تماما كتلك التى توجد بها . وعلى الرغم من ان هذا الوصف صحيح فى جوهره ، الا اننا لا يجب ان نبالغ فيه حيث ان السودان قطر شاسع يتميز بأنه اكبر الاقطار الافريقية مساحة على الاطلاق (ما يقارب المليون ميل مربع) ويبلغ تعداد سكانه ١٧ مليون نسمة ،كما انه يمتاز بموقع متفرد فى قلب القارة . اذ تمتد اطرافه من ساحل البحر الاحمر من جهة الشرق ،والصحراء من جهتى الشمال والغرب ،واقليم السافانا الى الوسط والغرب ،والغابات المدارية الى الجنوب ولهذا فانه ليس من المستغرب ان يضم السودان ثقافات متباينة ومتنوعة ـ اى طرقا وانماط متعددة للحياه . ولهذا السبب نفسه نجد انه يتمتع بتنوع كبير فى ألوان مناخه ونباتاته الطبيعية التى تتمثل فى مناطقه الصحراوية وأنهاره وسهوله وغاباته المدارية . وقد اجتذب النيل منذ اقدم العصور أناسا من مختلف انحاء القارة ومما وراء البحر الأحمر للاستقرار على ضفافه . وقد استغرقت الهجرات السكانية الى داخل السودان وخارجه فترة طويلة وما زالت تحدث على نفس المنوال . ويظهر التمازج العرقى بين أهاليه بصورة واضحة للعيان فى ملامحهم وقسماتهم مما يجعل من الصعب الحديث هنا عن سمات بعينها للشخصية السودانية . فمثلا نجد أن خمسا من التقسيمات الثقافية التى حددها هيرسكوفيتش وأربعا من تلك التى عينها مريام تتمثل فيه كما توجد به الحامية ،والسودانية الوسطى والشرقية والكومانية والكانورية والفوراوية ،والمابانية وهذه كلها عائلات لغوية .

وبينما نجد أن توزيع السكان الذين يعمرون السودان على اختلاف أجناسهم قد حددته أسباب تاريخية ، الا أن طرقهم المعيشية قد تأثرت الى درجة كبيرة بالبيئة الطبيعية المحيطة بهم . وقد اقتصر وصف السودان فى الكتابات التاريخية والسياسية على منطقتين ثقافيتين هما بالتحديد : الشمال والجنوب وقد تم الاعتماد فى هذا الرأى على عوامل

الدين ولغة الاتصال . ويفترض ذلك هنا أن اللغة العربية والدين الاسلامى قد خلقا مجموعة متجانسة وثقافة متجانسة على الرغم من وجود العوامل العرقية الأخرى . بيد أننا لا نجد سندا لصحة هذا الافتراض ، اذ لم تتأثر كل المجموعات فى شمال السودان (شمالا حتى خط عرض ١٠°) بالدين الاسلامى او تم تعريبها بذات القدر . ففى اطار السودان الشمالى ،يوجد مجموعات وأناس متنوعة كالبجة والنوبيين وأهالى جبال النوبة والفور الذين ينظرون الى انفسهم كمجموعات تختلف تماما عن تلك التى توجد بشمال البلاد .

وينسحب هذا على جنوب السودان أيضا حيث تختلف أنماط الحياة والثقافة عند المجموعات النيلية عن غيرها . وتجدر هنا ملاحظة أن بعض هذه القبائل النيلية تتخطى رقعة انتشارها حدود السودان الطبيعية وتمتزج مع المجموعات المجاورة لها من البلدان المتاخمة بصورة اكبر من تلك التى تتم بينها وبين المجموعات السودانية . وأقرب مثال لذلك يظهر لنا فى تمازج النوبيين الذين يقطنون المديرية الشمالية مع النوبيين فى مصر ،وقبيلة البنى عامر فى مديرية كسلا مع البنى عامر فى الاتريا ،والمساليت فى درافور واولئك بشاد ،والزاندى بالمديرية الاستوائية والآخرين بزائير وجمهورية افريقيا الوسطى والاشولى بهذه المديرية الاخيرة
الأخيرة واولئك الموجودين بأوغندا ، والنوير والشلك فى مديرية أعالى النيل وذات المجموعتين اللتين بأثيوبيا . ان أى محاولة لرسم خارطة ثقافية للسودان تستوجب الاخذ بالتقاسيم الطبيعية ،والتاريخ ،ونظام الاقتصاد فى مجالى الانتاج والتوزيع ، واللغة المتحدثة ،والمعتقدات الدينية ،وطقوس الرقص ،والموسيقى ،والفنون ،وكل العوامل الأخرى التى تشترك فى تركيب الثقافة .

واذا ما أدخلنا بأعتبارنا كل هذه العوامل ،فان السودان عندئذ يمكن تقسيمه الى الأقاليم الثقافية الرئيسية التالية :

١- ثقافة سكان ضفاف النيل فى شمال وأواسط السودان
٢- ثقافة سكان اقليم السافانا فى أواسط السودان

٣- ثقافة البجة فى شرق السودان .
٤- ثقافة الفور فى غرب السودان
٥- ثقافة النيليين فى جنوب السودان .
٦- ثقافة سكان جبال النوبة فى غرب السودان
٧- ثقافة الزاندى السودانية فى جنوب السودان .
٨- ثقافة المابام فى جبال الانقسنا بجنوب السودان الشرقى .

ان أوجه الشبه المشتركة بين المناطق الثقافية الأربع الأولى (١،٢،٣،٤ تفوق أوجه الاختلاف بينما يمكن تمييز كل واحدة من المناطق الأربع الأخرى كمنطقة قائمة بذاتها . بيد أن هنالك العديد من عوامل التواؤم التى تكمن وراء هذا التنوع ،وهى عوامل كان من شأنها تكوين مايعرف بالسودان اليوم . وقد بلغ الاختلاط العرقى والانصهار الثقافى مرحلة عظيمة فى البلاد . وعلى الرغم من تفوق الثقافة الاسلامية العربية فى شمال السودان الذى تبلغ مساحته ثلثى المساحة الكلية للقطر ، الا أن أثر العنصر الزنجى الأفريقى واضح الأثر كذلك الى درجة لا يمكننا معها أن نصف السودان بأنه عربى محض او افريقيى محض ،بل يستوجب وصفه بأنه كيان ثقافى عربى و أفريقى حى . وبمعنى آخر ،فان العنصرين الاكثر أهمية فى تركيب الثقافة الأفريقية - أى العنصر الأفريقى والعنصر العربى - يوجدان كذلك فى السودان الذى ما زالت

---

* تعود الاشارة هنا الى عبارة (lingua franca) وهى كل لغة يتم استخدامها كلسان مشترك أو تجارى بين جماعات لا تتحدث نفس اللغة للتخاطب

* اشارة الى عبارة (a from of pidgin Arabic) وأما (a pidgin language) فتعنى اللغة المبسطة التى تستخدم للتفاهم بين مجموعات ناطقة بلغات مختلفة .

* نعنى بالاندماج هنا لفظة "integration" التى اتبعنا فى ترجمتها الى ما يشير اليه ولذا سنشير اليها فى مواقع أخرى بلفظة " تكامل "

تتابع فيه عملية الانصهار الثقافى دون توقف ،فنجد مثلا ان اللغة العربية التى تمثل اللغة القومية وتتحدث بها الغالبية العظمى من السكان فى شمال البلاد هى أيضا لغة التخاطب المشتركة * فى جنوبه حيث تطور نوع من اللهجة العربية المبسطة (*) من حيث أن البجة والنوبة والفور وهم مسلمون مايزالون يحتفظون ويتحدثون بلغاتهم الخاصة ،كما بقى سكان جبال النوبة على استعمال لغاتهم أيضا .

وينطبق هذا كذلك على الدين الاسلامى الذى كان عاملا موحدا والذى لم يحل رغم ذلك من وجود المسيحية والمعتقدات المحلية التى كان لها أن تترك بدورها أثرا فى الصقوس الاسلامية التى تمارسها المجتمعات فى السودان . ويمكن القول هنا أن عملية الانصهار الثقافى آخذه بالحدوث وأن ظهور ثقافة سودانية قومية سيكون ميسورا بالنهاية اذا ما وجدت السياسة والاهتمام اللائقين .

٨- السياسة الاستعمارية والاندماج القومى فى السودان :

شهد السودان فى تاريخه الحديث حقبتين من حقب الحكم الأجنبى ، كانت الأولى فيما بين عامى ١٨٢٠ - ١٨٨٣ ،وتعرف هذه بفترة الحكم التركى المصرى .

وقد تميزت السياسة التى اتبعها المستعمرون ابانها تجاه المجموعات المختلفة التى كانت تقيم داخل الحدود السودانية والتى لم تكن تختلف كثيرا عن حدود السودان الحالية ،بأنها كانت تسعى بالمقام الاول لاستغلال البلاد اقتصاديا ،ويدخل فى ذلك حمايتها لتجارة الرقيق فى المنطقة سواء كان ذلك بصورة رسمية ام غير رسمية وقد تركت اعراف الرق والاتجار بالرقيق اثرها فى تداخل المجموعات العرقية المختلفة فيه .

وقد ادى هذا الوضع الاستعمارى رغم كل اعماله وممارساته القمعية الى خلق قضية مشتركة فى البلاد كان من شأنها ان تسمو على كل الاختلافات بين المجموعات العرقية . لذا فقد كان بمقدور الثورة المهدية ان تنجح بفضل التعضيد الذى لقيته من مختلف جماعات الناس فى انحاء القطر . وقد كان المهدى ينتمى الى مجموعة ثقافية

تختلف عن تلك التى جاء منها خليفته عبد الله الذى كان نائبه واكثر مساندیه تطرفا فى النضال . كما ضمن القوة المحاربة الرئيسية جماعات من غرب السودان وشرقه وقد وجدت المهدية كذلك المساندة من مجموعات جنوب السودان . ولم تضم قوات الجهادية عناصرا زنجية من الجنوب فقط ،بل شملت ايضا مجموعات اخرى من ارجاء القطر . وقد جاء قادة جيش المهدى من انحاء مختلفة ولم يكونوا من مجموعة عرقية واحدة . اذ ان الامير عثمان دقنة بيجاويا ،والامير والاميرحمدان ابو عنجه من جبال النوبة ،ومحمد الخير من بربر وانطلاقا من هذا المفهوم فانه يمكن الحديث هنا عن الحركة المهدية باعتبارها حركة وطنية تدعو للوحدة . اذ ان بحر المهدية لم ينحسر الا بعد ان خلف وراءه فى السودان تداخلا بين المجموعات العرقية المختلفة . وترك تناغما وانصهارا قوميا بينا نتج عنه تكوين نواة الامة السودانية .

لقد هدفت السياسة البريطانية منذ البداية لتشتيت واحباط هذا الكسب فأولا لم تعتبر السودان فى معالجتها لاموره على انه سودان واحد بل سودانين : سودان شمالى مسلم عربى السلالة وسودان جنوبى " وثنى " وزنجى المحتد .كما انها تجاهلت ما يوجد من تفاوت داخل هذين التقسمين الرئيسيين او على الاقل لم تلق اليه بالا عند تسييرها لشئون البلاد اليومية .

ثانيا ،فان السياسة البريطانية رغم هذا التقسيم قد ارتكزت فى حكمها على افتراض ان السودان جزء من العالم العربى وينتمى للشرق الاوسط اكثر مما يتبع لافريقيا . وتأتى اهمية السودان من وجهة النظر الاستراتيجية ،اذ انه يطل على البحر الاحمر ويربطه نهر النيل بكل من شرق افريقيا وأفريقيا الوسطى .

ثالثا ،فان التناقض فى تلك السياسة قد زاده وضوحا ادخال نظام الحكم اللامباشر والادارة الاهلية . وقد اقتضى تطبيق مثل هذه السياسة احياء تلك " القبائل " البائدة التى نجحت المهدية ،

تذويبها داخل اطر اكبر من اطار النعرات الضيق .

رابعا تم اتباع سياستين تعليمتين وممارسات جديدة تختلف فى طبيعتها فى كل اقليم على حدة . وتميزت السياسية التى تم تطبيقها فى الشمال بأنها كانت مستمدة لحدود بعيدة من تلك التى كانت تطبق فى مصر و باحايين أخرى فى الهند ،وكان كلا القطرين من المستعمرات البريطانية . وقد خضع هذا الجزء من البلاد لسيطرة الحكومة المركزية المباشرة فى تصريف شوءون ادارته واقتصاده . اما السياسية الخاصة بالجنوب ،فقد تحكمت فيها الهيئات التبشيرية وشاركت الحكومة الى حد ما فى تمويلها .

خامسا ،كانت اللغة العربية تستخدم اداة للتعليم فى المدارس الابتدائية فى شمال السودان بينما كانت اللغة الانجليزية وبعض اللهجات المحلية هى المستعملة فى الجنوب . هذا وقد كانت اللغة الانجليزية هى اداة التعليم فى كلية غردون وهى المدرسة الثانوية الوحيدة فى البلاد حتى عام ١٩٤٦ (٣٣) ،كما تم استعمالها كذلك فى مكاتبات الحكومة وشوءون الادارة اليومية .

سادسا ،فان الادارة البريطانية قد ادخلت نظاما متنوعا فى حقل القانون ، اذ طبقت فى مجال القانون الجنائى احكاما جزائية معدلة من الاحكام التى كانت تطبق فى الهند والتى كانت تطبق فى الهند والتى كانت بدورها مأخوذه عن القانون الانجليزى . اما فيما يختص بالقانون المدنى ،فقد كان القانون الاساسى الذى جرى العمل به فى المحاكم المدنية مأخوذا عن القانون الانجليزى . اما عن الاحوال الشخصية فقد تم تطبيق الشريعة الاسلامية للفصل فى شوءون الافراد المسلمين ،بينما تم تأسيس المحاكم الاهلية لبسط يد القانون حسب العرف على الاهالى فى الجنوب وكذا فى المجتمعات الرعوية فى الشمال (٣١)

---

(٣٣) تأسست " كلية غردون التذكارية " فى عام ١٩٠٦ ثم اصبحت هى "جامعة الخرطوم "بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٦ .

سابعا ،فان السياسة البريطانية لم تشجع على اقامة روابط بين الشمال والجنوب فى مجالى الاقتصاد والتجارة ،مفضلة بذلك التجار اليونانيين والسوريين على التجار من شمال البلاد كان يتم حرمانهم على الاغلب من الحصول على التسهيلات التجارية التى كانت تمنح لاولئك.

والحاقا لهذه السياسة ،فقد اصدرت الادارة البريطانية مرسوما فى عام ١٩٢٢ يقضى بادخال نظام الدوائر المقفولة والذى تقرر بموجبه ان تصبح كل من مديريات دارفور والاستوائية وأعالى النيل وبعضا من مناطق جنوب كردفان اقاليما مقفولة . وبالمثل فقد منع المرسوم الخاص بالرخص التجارية أى شخص من غير "السكان المحليين من الحق فى ممارسة التجارة بالجنوب وتشير كلمة السكان المحليين هنا الى السودانيين من ابناء الاقليم الجنوبى . وقد كان القصد من وراء هذه التدابير هو ابعاد السودانيين الشماليين والمصريين والمسلمين وغيرهم من التدخل فى السياسة المنتهجة فى الجنوب[٣٢] وقد نجحت هذه السياسة فى بلورة الخلافات التى كانت موجودة من ذى قبل ،كما اعاقت نشوء وتطوير اية احتكاك ثقافى على مستوى اعظم بين الاقليمين .

وجدير بالذكر ان هذه السياسة لم تقتصر على العلاقات الخاصة بين شمال القطر وجنوبه فقط ،بل تم تعميمها لتشمل كذلك العلاقات الخاصة بين الاهالى من كل اقليم على حدة . وقد عمد نظام الادارة الاهلية الى خلق الحواجز بين مختلف المجموعات الثقافية ،بل ورمى الى ابعد من ذلك الا وهو عزلها عن بعضها البعض . ولم ينشأ اى نوع من الاحتكاك الثقافى الا حيثما انشئت مشاريع زراعية القطن وتم اقامة خطوطا للسلكة الحديدية ،وهذا ما حدث عندما صارت الجزيرة والخرطوم وعطبرة وبورتسودان وكسلا والابيض مراكزا تجتذب الناس اليها من مختلف انحاء القطر .

ومن الطبيعى الا نتوقع من استعمارهنا ان يقوم بتشجيع تلك الدوافع والعناصر التى كان من الممكن أن تجلب الوحده والاندماج بين أنحاء القطر الواحد ،ومع ذلك يمكننا القول هنا بأن درجة كبيرة من التجانس

قد تكونت بالبلاد فى نهاية الحكم الاستعمارى ،وقد كان للحركة الوطنية والاحزاب السياسية والتطور الذى حدث فى مجال التعليم يدا كبرى فى بلورة ذلك .

ولهذا الاسباب مجتمعة فقد كان بالسودان عندما شارف أبواب استقلاله دوافعا وعناصرا كفيلة بتطوير الانقسام والشقاق ان لم تبادر الامة بأخذ زمام أمورها بطريقة ايجابية ومدروسة .

٩) التنوع والوحده القومية فى السودان :-

كانت المسألة قيد البحث فى السودان وهو على أعتاب الاستقلال فى يناير ١٩٥٦ تكمن فى الكيفية التى يمكن بها تعزيز الوحده الوطنية بين أرجاء القطر . اذ أن السياسة الاستعمارية كانت قد أفلحت فى زرع بذور الفرقة فيه ،لاسيما بعد حدوث تمرد فيلق المديرية الاستوائية فى أغسطس عام ١٩٥٥ - أى قبل خمسة أشهر فقط من نيل الاستقلال وعلى الرغم من أن هذه الحادثة كانت بمثابة مؤشر ينم عن خطورة الاوضاع فى المستقبل . الا ان الحكومات المتعاقبة لم تنجح فى معالجة هذه المسألة كما كان يفترض منها ،اذ انهاجميعاقد تجاهلت التنوع الثقافى الموجود بالسودان وكأنه حقيقة غير واقعة . وعلاوة على ذلك فقد توخت سياستها العامة أن تعزز ثقافة الاكثرية اعتقادا منها أن ذلك سيؤدى فى

فى النهاية الى خلق التماسك الثقافى وارساء الاندماج القومى وظنا بأن الطريق الى تحقيق الوحدة القومية يمكن أن يتم بأحتواء التنوع الثقافى وتناس حق الثقافات الاخرى فى الوجود أكثر مما له أن يحدث عن طريق الاعتراف به ،فكانت النتيجة المترتبه على مثل هذه السياسات والمواقف هو اندلاع الحرب التى استمرت لمده سبعة عشر عاما (١٩٥٥ - ١٩٧٢) وظهور جماعات ومنظمات تدين بميول اقليمية وانفصالية . على أن الاسباب التى كانت وراء تكوين هذه التنظيمات لم تكن مماثلة لتلك التى أدت الى نشوء الحركات الاقليمية والانفصالية فى أقطار أخرى .

لقد تمت أولى المحاولات الجادة لبحث ما عرف عادة " بمشكلة الجنوب " فى مارس ١٩٦٥ وذلك فى موءتمر المائدة المستديرة . و أبرزت التداولات فى هذا الموءتمر نظرة الطرفين المعنيين حول المسألة ،وتبين منها أن مركز اهتمام الساسة من القادة الجنوبيين كان منصبا على تأكيد الاختلافات بين شقى القطر(أى تلك التى تميز الجنوب عن الشمال) ،بينما تمحورت تأكيدات القادة السياسيين الشماليين على ضرورة الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من أن الساسة الشماليين لم يسقطوا هذه الاختلافات تماما من اعتبارهم الا أنهم أشاروا الى مسببات الخلاف العامة ودور الاستعمار فى خلقه . ومن ثم فقد كانت أكثر الموضوعات حساسية تتلخص فيما اذا كان الجمع ممكنا بين هذا التنوع والوحدة . وقد خرج قرار الموءتمر فى نهاية الامر بامكان ذلك بينما بقى الخلاف حول التدابير التأسيسية والادارية التى تضمن تحقيقه . وقد قدمت فى الموءتمر ثلاث اقتراحات بتطبيق الحكم الاقليمى أو الحكم الذاتى او الحكم اللامركزى على أمل أن يتحقق الحل باحداها .

على أن هذه المحاولة قد فشلت فى حينها فى التخفيف من حدة الخلاف ومن ثم استمرت الحرب بين الطرفين . ويمكننا أن نقول هنا أن أحد الاسباب التى تسببت فى تعثر الحل يرجع الى عدم ادراك المجتمعين أن للخلاف جوانبا أخرى كانت جديرة بادخالها فى الاعتبار الى جانب التدابير السياسية كالجوانب الثقافية التى لم تنل الاهتمام الذى كانت تستحقه .

وبالاضافة الى هذا ،فان موقف الحكومات المتعاقبة تجاه الثقافات الاخرى لم يختلف كثيرا فى ذلك الذى شجعته تربية الاستعمار . وهكذا لم يكن من الغريب أن نسمع أو نقرأ عن الثقافات القبلية البدائية " ولذا أيضا فان الاستمرار على هذا الوضع المشوه والمغلوط تجاه الثقافات الاخرى لم يقدم أساسا متينا تقوم عليه الوحده الوطنية .

ولا نريد أن نقول هنا أن مثل هذه المواقف قد اقتصرت على مجموعة واحدة بعينها ،وعلى صعيد آخر ،فاننا لا ننفى بأنه كان هناك تأشير أجنبى على سير الخلاف ،أذ أن المستعمرين الاجانب والمبشرين الدينيينوالعنصريين والصهاينة قد استغلوا مسألة التنوع هذه بشكل أو بأخر لتنفيذ مآربهم.(٣٢) ونحن نعلم أن تورط اسرائيل فى جنوب السودان مثله مثل تورطها فى بيافرا ،قد أصبح الان حقيقة مثبته ومعروفة .

وهكذا فان الفرصة لاتخاذ سياسات ومواقف جديده لم يُتعبد الا بحلول عام ١٩٦٩ حينما أعلنت حكومة ثورة مايو فى بيان سياسى تاريخى فى يونيو من ذلك العام بأنها "تعترف بالاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وانه يجب بناء وحدة السودان على ضوء هذه الحقائق الايجابية ". (٣٤).

و أضاف بيان الحكومة " بأن أهل الجنوب يملكون الحق فى تطوير ثقافاتهم وطقوسهم الخاصة فى اطار السودان الاشتراكى الموحد . (٣٥)

لقد كان الادراك العام بحقيقة التنوع وبأنه لايشكل عائقا يحول دون الوحدة الوطنية هو الخطوة الأولى للشروع فى مباحثات السلام فى السودان وقد أتت اتفاقية أديس أبابا التى أعلنت بداية السلام بالوسائل السياسية والقانونية التى يمكن عن طريقها من جذب التباين الثقافى بين الشمال والجنوب باتجاه هذه الوحدة . واحتوت الاتفاقية بالاضافةالى شرط تأسيس حكومة اقليمية فىالاقليمالجنوبى(تمتعريفه بمديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل) على الشروط التالية والتى تنطبق على المنطقة الثقافية المعنية :

١) اقرت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة بوجود الاقليم الجنوبى الذى يتكون من ثلاث مديريات و" أى مناطق أخرى قد تشكل من ناحية ثقافية وجغرافية جزءا من جنوب السودان "(٣٦)
٢) نصت المادة السادسة على أن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية

فى السودان ،على أن تكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرئيسية فى الاقليم الجنوبى وذلك دون اعاقة استعمال لغة أو لغات أخرى "قد تقتضى الحاجة على ضرورة التخاطب بها. وتجدر الاشارة هنا الى أنه لم يتم الايماء الى اللغة العربية التى يتحدثها وتفهمها الاغلبية الغالبة من السودانيين ولا الى اللغات المحلية على أنها لغات قومية" بينما أعطيت اللغة الانجليزية التى يتحدثها نفر قليل من الصفوة فى الشمال والجنوب مكانة الصدارة فى ثقافة الاقليم الجنوبى . كما نصت الفقرة السادسة من المادة الثانية على أن يكون تعزيز اللغات المحلية والثقافة المحلية هو احدى واجبات الحكومة الاقليمية . وبالاضافة الى ذلك فقد نصت الفقرة الرابعة من الملحق (أ) فى الاتفاقية على " حرية الأقليات فى استعمال لغاتهم وضمنت لهم الحق فى تطوير ثقافاتهم الخاصة"(٣٧

٣) نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية على سن قانون قومى ،كما نصت على ضرورة ايجاد تشريعات قومية مستمدة من القوانين المحلية والعرفية ".(٣٨)

٤) كفلت المادة الرابعة من الملحق رقم (١) من الاتفاقية حرية الآراء والمعتقدات الدينية والحق فى ممارستها سرا وعلانية وكذلك فى انشاء المؤسسات الدينية . كما نصت المادة الثالثة والثلاثين على الحق فى تلقى فرص عادلة فى التعليم والعمل والتجارة ومزاولة أى نوع من المهن دون اعتبار للعرق أو الجذور القبلية أو مكان الميلاد أو الجنس .(٣٩)

ولقد تم تضمين المبادئ والشروط الواردة فى اتفاقية أديس أبابا فيما بعد فى الدستور القومى السودانى الذى تقرر العمل به فى أبريل ١٩٧٣.(٤٠) وبينما أكدت بعض المواد التى احتوها الدستور على أنواع التنوع الموجودة فى القطر ،عملت أخرى على تأكيد وحدته .

والمواد التى أكدت سواء بصورة مباشرة أو ضمنية على وجود التنوع هى :

١) المادة الأولى التى أشارت للسودان باعتبارة جزء من العالم

الأفريقى العربى .

٢) المادة السادسة التى تمت الاشارة فيها الى نظام الحكم اللامركزى

٣) المادة السادسة عشر التى أقرت بأن الدين الاسلامى والدين المسيحى والمعتقدات الدينية التقليدية هى الأديان التى يدين بها أهل السودان . ونصت المادة التاسعة على أن تستمد أصول التشريع من الدين الاسلامى والعرف .

٤) المادة الخامسة والعشرين التى اعترفت بوجود ثقافات قومية متعددة وأوصت بضرورة ترقيتها .

أما المواد التى اكدت على ضرورة الوحدة الوطنية فى الاتفاقية فهى

١) المادة الأولى التى أشارت الى السودان بأعتباره قطرا موحدا .

٢) المادة العاشرة التى أشارت الى اللغة العربية باعتبارها اللغة القومية للبلاد .

٣) المادة الحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر التى أشارت الى وجود جنسية واحدة وعلم واحد ونشيد وطنى واحد وشارة قومية واحدة وعاصمة واحدة لجميع البلاد .

٤) المادة الرابعة عشر التى أشارت الى الوحدة الوطنية بأعتبارها القاعدة الأولى لبناء المجتمع السودانى .

ولا يتعذر علينا هنا أن ندرك أن مقدم الحكم الاقليمى والأخذ فى تطبيق الدستور قد اتبعها ظهور مواقف وسياسات جديده حيال التنوع الثقافى الكائن والحس بالاتحاد والقضية الأولى التى تتبادر الى أذهاننا اليوم لا تكمن فيما اذا كان من الممكن الموائمة بين التنوع الثقافى والوحدة القومية أم لا بقدر ما تتعلق " بكيف يمكن الحفاظ بالديناميكية المتأصلة فى تنوع مجتمعنا الأفريقى وفى الوقت ذاته تجاهد من أجل ذاتية قومية واجماع فى الرأى على مستوى الأمة (٤١) اذ لم يعد من المعتقد الآن بأنه "لايمكن ولا يجوز النظر للوحدة الوطنية والتكامل القومى على انهما يتعلقان بالقسر أو الاحتواء الثقافى ،بل يجب الأخذ بهما على أنهما المظلة التى تقى التداخل الخلاق والمسالم بين الأنماط الثقافية المتعددة . (٤٣)

ومهما يكن الأمر فلا يجب علينا أن نقصر الاعتراف بالتنوع الثقافى على نطاق الفنون الشعبية والرقص والموسيقى ،كما لا يجب تأويله على أنه المحافظة على التراث الثقافى فى دور الآثار وحسب . اذ أن الثقافة ،والتأكيد على التراثية الثقافية ،والأصالة كما سبق وعرفناها تشمل دائرة أرحب وتقتضى العمل حيالها على نطاق أوسع بما فى ذلك نظام التعليم طالما أن الثقافة والتعليم يشكلان مظهرين من مظاهر المجتمع الذين لا يمكن الفصل بينهما ،ولذا فان اتخاذ أى خطوة فى مجال ما دون غيره سيؤثر على المجال الآخر . ولذا أيضا فان سودنه نظام التعليم تعتبر هى المفتاح الى الوحدة القومية واندماج الأمة .

١٠ ـ خاتمة :ـ

ان الاعتراف بالتنوع الثقافى سواء كان ذلك على مستوى القارة أو القطر ،ليس من شأنه أن يتعارض بأية حال مع مبادئ تحقيق الوحدة الأفريقية أو بناء الأمة أو الوحدة القومية . اذ أنه لا يجب اعتبار الانصهار والتداخل بين الثقافات المتباينة والتجانس القومى على أنها هدف لا يمكن تحقيقه الا على المدى البعيد . والاعتراف بالتنوع والتباين الثقافى على أية حال لا يعنى التجزء أو الأنفصال ،كما أنه لا يجب فهم الاقتراح القاضى بتشجيع تطوير الثقافات والموروثات المحلية والعمل على ازدهارها على أنه يعنى فى المقام الأول تعزيز المظاهر الحيوية والخلاقة فى التراث القومى . ذلك أن التنوع فى نهاية الأمر ليس بذات الصورة التى تم حملنا لتصديقها أحيانا . فالانصهار الثقافى مغذ فى طريقة طوال الوقت نتيجة للاحتكاك والتعليم والتطور الاقتصادى .

وحسب ما ورد فى وثيقة اليونسكو فان الاعداد لبرامج وخطط التنمية "يستدعى الأخذ بالاعتبار لكل المكونات الثقافية الخاصة بأى مجتمع ما فالالمام بالطبائع المميزة لتلك المكونات هو شرط أساسى لنجاح أى اصلاح كان ،اذ لايكفى مجرد الحصول على الأدوات الضرورية

والوسائل التقنية لضمان النجاح لعمل هو فى الأساس اجتماعى فى مراميه وغاياته (٤٢) وتضيف الوثيقة أيضا : ومهما يكن من أمر الخيارات العملية فى مسيرة التنمية الاقتصادية الا أن التركيب الاجتماعى والثقافى يبقى هو الاكثر حسما فى هذه الأمور مما كان معترف به لحقبة خلت ،ولذا فاننا لن نستطيع تخفيف حدة التوتر والخلل المصاحبين لكل تغيير اجتماعى ،كما اننا لن نتمكن من تجنب سوء الفهم الذى غالبا ما يكون وخيما فى عواقبه ما لم ندرك جيدا دور العوامل الانسانية هنا ونضعها نصب أعيننا (٤٤)

هذا وفى مقام آخر فانه يظل من العسير أن نظفر بغايات التحرير والتقدم دون ان نعترف بحقيقة التنوع الثقافى . لذا فان بعث وترقية مفاهيم جديدة لماهية الوحدة الوطنية ترتكز على مثل دينية ولغوية وعرقية لتحل محل تلك المفاهيم العتيقة والتى عفى عليها الزمن ،يصبح أمرا ضروريا . وبالمثل ،فان ترقية مفهوم جديد يعوض عن المسلك القديم الذى كان يعتبر التنوع باعثا على تشتيت الجهود اكثر منه اداه تكسب الازدهار تمسى شيئا لازما بدورها . اذ انه يمكن للتنوع الثقافى من أن يغدو عامل توازن فى خدمة الاندماج القومى والتقدم الاقتصادى وقضايا التحرير اذا ما وجد السياسة الرشيدة . وينطبق ما ذكرنا هنا على كل من مستوى الأمه والمستويات الاقليمية والقارية . يهدف الجزء الثانى من هذا التقرير الى بحث مسألة التنوع الثقافى وعلاقته بمبدأ الاقليمية والوحدة القومية . ويدرس كذلك ظهور وتطور المنظمات السياسية التى كرست جهدها لصالح النزعة الاقليمية فى السودان وقد نشأ نمطان من هذه التنظيمات خلال الفترة التى أعقبت الحصول على الاستقلال الوطنى : أولهما يتعلق بشمال السودان ويدخل الثانى فى اطار العلاقات بين الشمال والجنوب من القطر ـ كما يدرس التقرير أيضا السياسات التى انتهجتها مختلف الأنظمة السياسية ومدى اسهامها فى التقريب بين المجموعات العرقية فى سبيل توطيد الوحدة القومية .

وقد كان اهتمام الكتاب الذين انشغلوا بتناول قضايا التنوع

الثقافى والمسائل العرقية فى السودان منصبا حتى وقت مضى على جانب واحد منها هو القضية الخاصة بالشمال والجنوب ،ولايخرج كاتب هذا المقال عن هؤلاء على أن هذا شئ مفهوم وله مايبرره نظرا لأن العلاقة بين شقى البلاد قد عانت أزمانا طويله من مرارة التأزم والتناحر وتبادل العنف والتطاحن . وقد كان السودان على وشك السقوط فى هاوية التصدع والتفكك قبل نيل الاستقلال بقليل ولمدة السبعة عشر عاما التى اعقبت حصوله . ولم تشهد تجربته هذه اى من البلدان الاخرى باستثنا نيجريا والشاد واثيوبيا . ولم يقتصر النزاع بين الشمال والجنوب على تدخل بعض القوى المحلية فحسب ،بل وضم ايضا قوى خارجية كانت تختلف فى دوافعها (٤٥) ثم جاءت نهاية النزاع بعام ١٩٧٢ لترسم مجموعة نظم جديدة لتسيير دفة العلاقات فيما بينها تقوم على اكتاف ادارة اقليمية فى نظامها .

وهكذا فان تركيز الاهتمام على هذا الجانب من تطور السودان السياسى يصبح شيئا منطقيا ومفهوما لا سيما اذا ما تم النظر اليه من باب سياق آخر . اذ انه يشتمل على بعض اشارات ضمنية تشير للنزعة الاقليمية فى مناطق اخرى من القطر وكذا فى بعض الاقطار الافريقية التى تشترك مع السودان فى المعاناة من ذات المشاكل ولو ان هذا الوصف لا ينطبق بالضرورة على كل الاحوال .

ان ما اجرى من بحث ودراسة عن قضية التنوع الثقافى والاقليمية والوحدة القومية فيما يختص بشمال السودان بصفة متفردة لهو كم جد شحيح . والاسباب التى تكمن وراء ذلك معروفة بالطبع . فالعلاقات بين مختلف المجموعات الثقافية فى الشمال ليست على نفس الدرجة من الحدة والتنازع . ولنا ان نقول هنا بأن عملية التحديث لا محالة ستتسبب فى خلق نزعات اقليمية ليس بالضرورة ان تكون من شأنها اعاقة مسيرة الوحدة القومية او البناء القومى .ومن اجل هذا الغرض فان هذا البحث سيتناول بالدراسة اربعا من المنظمات او الاتحادات السياسية المستلهمة من الحس العرقى وتشتمل على منهاج اقليمى الطابع ، اى تنشد فى مخططها بناء علاقات اقليمية مع الحكومة المركزية ،وهذه

المنظمات هى :

أ) جبهة تطوير دارفور
ب) موءتمر البيجا
ج) اتحاد جبال النوبة
د) حركة تحرير جنوب السودان

لعله من الضرورى قبل ان نقدم على تبيان ذلك ان نشير الى نقطتين اثنتين ، اولاهما تتعلق بمسألة الاصطلاحات ، اى لاستعمالنا للتعبيرات الثلاثة الآتية : " عرقى " و " تنوع " و " وحدة قومية " ولقد استخدمنا عبارة " الحس العرقى " فى كافة حديثنا لنعنى بها الولاء لمجموعة يربطها الشعور بالانتماء لذات الاصل سواءا كان ذلك حقيقة ام توهما . " انها ترتبط بمجموعة من الصفات الثقافية المتلازمة ، واكثرها شيوعا هى اللغة واللهجة المميزة والسياسة والتركيب الاجتماعى والقيم المشتركة "[٤٦] وينبع الحس بالانتماء العرقى من الحس باتحاد الهوية .

وفى هذا المعنى فان الكلمة جاءت لتحل محل اصطلاح " قبلية " لما تحمله من لبس واشارات ازدرائية ، خاصة عند استعمال رجال الادارة وعلماء الاجتماع من المستعمرين لها . ان المجموعات العرقية لاتتصف بتحجرها ، ولذا فانها لا تحتاج بالضرورة الى ان يكون لها استقلالها او سيادتها او صفاتها الاقليمية الخاصة بها[٤٧] ولم تطالب ثلاث من هذه المنظمات الاربعة التى تعنينا هنا بأن يكون لها استقلالها الخاص او الانفصال عن فلك الدولة ، بينما تاقت الرابعة لذلك بسبب طبيعة كل من تكوين افرادها العرقى والنزاع نفسه .

ويشير اصطلاح " قومية " الى الحس بالولاء لمجموعة اكبر ، الا وهى الامة . والامة هى "جماعة من الناس يعتبرون انه تجمع بينهم ذات القيم والاهداف ويوءلف بينهم نفس التاريخ والمستقبل المشترك وانه يمكن تمييزهم بصورة من الصور عن غيرهم من الناس[٤٨] " ويتضمن

الاصطلاح وجود هوية قومية واحدة . وهكذا فان الشعور بالقومية لا يشكل عائقا يحول من ظهور بعض اشكال الولاء ذات الانتماءات المحلية فى طابعها . وطبيعى ان يكون لفرد ما احساس بولاءات متعددة تثيرها دوافعا مختلفة تتناسب مع حاجة بعينها او حالة معينة . وتشير الوحدة القومية ضمنا الى التقليل من التمسك بالهوية العرقية والولاء الاقليمى البحت واستبدال ذلك بالانتماء والارتباط بالمجموعة الاكبر .

اما اصطلاح" الاقليمية " فانه يرمز الى وضع وحالة ما تتدرجان داخل الدولة الوطن . والاقليم هو عماد ولاء المجموعة واليه تنتسب هويتها والكلمة تشير الى درجة من التجانس التى تسود فى مجموعة بعينها . وتدخل المجموعات التى سندرسها هنا داخل اطار هذا التعريف

ونحن اذ نفضل هنا استعمال هذا الاصطلاح على مصطلح "الفيديرالية بما ان هذا الاخير قد التصقت به دلالات معينة فى اصطلاحات اللغة السياسية سواء فى السودان او فى بعض الاقطار الاخرى كتلك التى الحقت بكلمة " القبيلة " فمثلا تشير الفيدرالية الى عدم الاتحاد وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ووهن الحكومة المركزية .

واما النقطة الثانية فانها تتعلق بصلة هذه المسائل التى ندرسها هنا بموضوعنا قيد البحث ،والتى تتميز بعدم حداثتها او خصوصيتها على السودان وحده اذ اننا نجد اوضاعا مشابهة لها فى اقطار اخرى سواء كانت افريقية او غير افريقية فالتنوع الثقافى المترتب على وجود مجموعات عرقية مختلفة داخل حدود واحدة او خلاف ذلك قد كان موجودا دائما داخل الاقطار الافريقية الا باستثناء البعض القليل منها . وتتفاوت نسبة الولاء والتناحر داخل كل دولة على حدة حسب درجة العرقية والتنوع الثقافى ومدى ملائمة الانظمة الاقتصادية والسياسية التى يتم انتهاجها ،بيد انه مع وجود هذا التنوع الا ان مقدارا كبيرا من التجانس قد تولد نتيجة لوجود الاستعمار والتجديد فى نمط الحياة . وهكذا فان المقولة القائلة بأن التنوع العراقى والثقافى فى افريقيا وداخل الولايات المتحدة هو " مشكلة لا حل لها " هو شئ مرفوض ،وفى تجربة السودان التى ما زالت تحدث فيه البينة (٤٩)

على ذلك كما يمكن للتنوع والاقليمية المساهمة فى عملية بناء الامة وتحقيق الوحدة القومية فى حال توفر شروط يعينها . وتعنى الوحدة القومية فى التحليل الاخير اذابة الصعوبات القائمة وليس اختفائها تماما ،كما انها تشير الى اتفاق يسمح بالمحافظة على النظام الاجتماعى وقيام الموءسسات العامة والخاصة بمتابعة وتوزيع الخدمات التى توءخذ على انها ضرورية والحصول على الاعتراف الادنى بحقوق كافة المجموعات من السكان ووضع الضروريات اللازمة لقيام النظام فى موضع التنفيذ وتسهيل مسار النمو والتغيير الطبيعى له ،(٥٠) ولا ينبغى على كل حال ان يوءخذ من قولنا هذا بأن السودان يقدم المثال ،على انها دعوة لتعميم استخدامها فى كل الاحوال . اذ ان السودان قطر له تفرده وقد لعب هذا التفرد دوره فى تحديد وتقرير المواضيع التى بحثناها هنا .

*****

ينبع تفرد السودان اذا ما تمت مقارنته باقطار اخرى فى افريقيا من حقيقة انه يمتاز بتنوع اكبر مما يوجد فى اى قطر آخر . وقد ادى هذا التنوع والتعقيدات التى نشأت عنه الى وصف السودان بشتى النعوت مثل :

أ) انموذج مصغر لافريقيا
ب) ملتقى الطرق الى افريقيا
ج) بوابة افريقيا
د) جسر العالم العربى
هـ) قطر وسيط

---

* تشير عبارة " النموذج مصغر microcosm التى لم نجد لها مقابلا مصطلح عليه فى اللغة العربية .

و) قطر هامشى

ز) قطر افريقى عربى

تنتشر رقعة السودان حتى شمال افريقيا وتمتد حتى غرب افريقيا وشرقها واواسطها وهو لا يشارك الاقطار الثمانية التى تجاوره فى الحدود الاقليمية وحسب ،بل يتشاطرمعهافىمجموعات السكانكذلكوهويمثل جزءا من وادى النيل والقرن الافريقى والحزام السودانى كما تتواجد به الحضارات الافريقية الثلاث كما رآها نيكروما الا وهى افريقيا التقليدية وأفريقيا الاسلامية وأفريقيا المسيحية .(٥١)

ويمكن القول بأن للسودان تاريخ متفرد يتمثل فى دوره بتجربة اشتراك دولتين اجنبيتين فى حكمه وبأنه كان أول قطر افريقى حصل على استقلاله فى عام ١٩٥٦ (أى قبل حصول غانا على الاستقلال كما كان أول من مر بتجربة استيلاء العسكريين على السلطة وذلك فى عام ١٩٥٨م .

وقد خلق التاريخ المشترك لاسيما خلال المئة والخمسين سنة الاخيرة تجربة مشتركة ووفر أسباب التجانس اذ أن لفترة المئة والخمسين سنة الماضية ولالاف السنين التى سبقتها كانت مصر وأهلها يمثلون أكثر العوامل أهمية فى رسم التطورات التى حدثت فى تاريخ السودان كما كان السودان القديم عاملا فى تكوين التاريخ المصرى .

وهكذا تخترق هذه التجربة المشتركة إطار التنوع وتزود الوحده بصفة الاستمرارية التى تلزم لتكوينها .

وهكذا نجد أن التنوع وعوامل الاتحاد يتواجدون جنبا الى جنب وقد عدد الاحصاء السكانى الاول الذى أجرى فى عام ١٩٥٦ خمسا وستينمجموعة عرقية مقسمة الى ٥٩٧ جماعة فرعية . ويمكننا دمج هذا التقسيم فى تقسمين رئيسيين تنضوى تحت كل سهما تقسيمات فرعية .

* اما عبارة " قطر هامش " فهى ترجمة حرفية لعبارة:-"a marginal country" والتى ظهرت لاول مرةفىكتابات البروفيسورعلى مزروعى (Ali A.Mazrui) المحاضربقسمالعلوم السياسية بجامعة ماكريرى - غانا وذلك فى مقال له عن السودان كان قد شارك به فى موءتمر " بلاد السودان " فى عام ١٩٧١ تحت عنوان :

" The Tripple Marginality of the Sudan "

ويجب علينا كذلك ملاحظة ان هذا الاحصاء ليس منسقا فى استعماله لمصطلحى " عربى و " عربى اللغة " وذلك فى معرض الاشارة الى الاصل العرقى حينا والى الاختلافات اللغوية حينا والى الخصال الثقافية حينا آخر وتعنى الكلمة فى استعمالها العام اليوم اشياء متعددة حسب اختلاف المجموعات والمناطق . فقد عرف دستور البلاد السودان على أنه قطر افريقى عربى اشارة الى ان اهله افارقة عرب بجانب كونهم سودانيين ومن المرتقب للخارطة اللغوية الجديدة عن السودان والمستقاة من الاحصاء الاخير والدراسات التى اجريت حديثا ان تأتى بمعلومات جديدة لا ان تحدث تغييرا فى الصورة الاساسية العامة . وستكون احدى مجالات الاتيان بالجديد هى مجال انتشار واستعمال اللغة العربية المتحدثة وخصوصا فى المناطق التى كان ينظر اليها باعتبارها " مناطق مقفولة " اولا تستعمل تستعمل فيها اللغة العربية على الاطلاق كلغة للتخاطب . اذ يمكننا اليوم ان نتحدث عن عربية توبا ،وعربية وان وعربية ملكال (*).

والى جانب هذين المظهرين من مظاهر التنوع فهناك ما يدين به الناس ويمارسونه فى الاقاليم فالاسلام والمسيحية والديانات المحلية توجد فى مختلف الاشكال . وحسب تقديرات غير رسمية اجريت فى عام ١٩٦٨ اتضح ان ٦٦ بالمائة من السكان المحليين هم من المسلمين و ٤ بالمائة منهم من المسيحين والبقية أى ٣٠ بالمائة منهم ،يدينون بالديانات والانظمة الافريقية التقليدية .

---

* اردنا بلفظة " عربى " ترجمة لفظة Arab بينما فضلنا تعبير " عربى اللغة " لمقابلة لفظة Arabic وذلك لئلا نعود الى اللفظتين فى ترجمتهما الى لفظة " عربى " رغم ان الدراج هو الاشارة اليهما معا بذلك .

* " توبا " و " ان " و " جوبا " هى مدن بالاقليم الجنوبى تطورت فيها انواع من اللهجات العربية التى تدخل فيها مفردات من اللهجات المحلية ويميزها اللحن ـ أى التعديل فى تصريف الكلم وصيغة الاوزان وجرى الحروف العربية .

التقسيم الخاص بالشمال	٢) التقسيم الخاص بالجنوب
اقسام فرعية	اقسام فرعية
العرب والبيجة والنوبة	النيليون والازاندى
والنوبيون واهل دارفور	والسارية والمورو البارية
واهالى غرب افريقيا	واللاتوكو والتوبوزاواهل
	المنطقة الاستوائية

ويبلغ اجمالى تعداد السكان الان حوالى ١٧ مليونا ،يعيش حوالى الثلاثة الى الاربعة ملايين منهم فى جنوب السودان . ويمثل كل تقسيم من التقسيمات المذكورة اعلاه مجموعة سكانية قائمة بذاتها وتضم اكثر من مليون شخصا ويلى العرب من الناحية العددية النيليون وبينما يمكن تعريف هذه المجموعات وتحديدها حسب المناطق والتاريخ (كالبجة والنوبة والنبيون والدينكا) فان البعض الاخر نجده ينتشر فى مناطق متفرقة كالعرب واهالى دارفور واهالى عرب افريقيا الخ . وتختلف درجة تمازج المجموعات المتعددة من حدتها من درجة كبيرة الى درجة ضئيلة او منها الى درجة اكثر تدنيا حسب عملية التحديث التى يدخل فيها الهجرات الداخلية والتمدن والتعليم .

ويظهر التنوع ايضا من الوضع اللغوى . فحسب الاحصاء المذكور نجد ان هنالك ١١٥ لغة مختلفة ،الا انه يمكن حصرها فى اللغات التالية والتى يتم التحدث بها اكثر من غيرها :-

العربية	الدينكا
البجاوية (كوشية)	النوير
النوباوية (كردفانية)	اللاو
الدارفورية	اللانقو.
	ندوقو - سيرى
	مورو - مادى
	بارى - باك

ومهما كان الحال فانه يوجد بعض التنوع داخل كل مجموعة

دينية على حده فنجد مثلا ان هنالك مذاهبا او طرقا دينية عند المسلمين كالطرق القادرية والسمانية والختمية والادريسية والاحمدية والتيجانية والشاذلية والبرهامية والعجمية والمهدية الخ . ومن هذه الطرق ما هو ينحصر فى مناطق او مجماعات محدودة كالبرهامية والتيجانية والعجمية . ولا يعنى هذا التعدد أن هذه المجموعات تنفصل عن بعضها الآخر ، اذ ان الرباط المشترك الذى يجمع بينهما قبل كل شىء هو الدين الاسلامى الذى يتغلغل فى كل مظهر من مظاهر الحياة .

وعلى غير ما كان الحال فى أجزاء عديدة من أفريقيا على أيدى الاوربيين . اذ أن الممالك المسيحية كانت تسود فيه قبل مجىء الحكم الاستعمارى الاول فى عام ١٨٢٠ ، ويرجع تاريخ اعتناق النوبين للمسيحية الى القرن السادس الميلادى . وقد تأثرت المسيحية الى حد كبير مثلما حدث للاسلام بالمبادىء والطقوس المروية المحلية وعلى الرغم من أن المسيحية بصورتها الاولى كانت قد اضمحلت بحلول القرن الخامس عشر ، الا أنها قد تركت آثارها على حياة الجماعة . أما انتشارها فقد امتد بعيدا حتى منطقة دارفور .

وقد تم بعث المسيحية من جديد فى منتصف القرن التاسع عشر كما حدث ذلك مرة أخرى فى أوائل القرن العشرين على أيدى المبشرين الاوربيين ، وثم ادخالها حتى الجنوب من جبال النوبة ، وخصصت لكل من الجمعيات التبشيرية منطقة بعينها أو مجال محدد لا تتطابق بالضرورة مع التقسيمات العرقية الموجودة . وقد نشطت المسيحية كذلك فى شمال السودان بين جماعات اليونانيين والارمن والاثيوبيين والاقباط والمصريين .

وبينما كانت المسيحية هى ديانة الدولة والجماعات الاجنبية التى كانت تتحكم بالتجارة والمثقفين والجنوبيين كان انتشار الاسلام مهيمنا بين سكان المدن والاقاليم والمثقفين فى الشمال ، بينما بقيت الديانات الافريقية المحلية هى الغالبة وسط السكان

الرعاة فى الجنوب .

ان التركيب الدينى المعقد والدور الهام الذى كانيلعبه الدين وما زال فى حياة السودانيين السياسية والاجتماعية تتم الدلالة عنه فى المادة ١٦ من الدستور حيث يتم الاعتراف بالاسلام والمسيحية والديانات وأنظمة المعتقدات المحلية وتمنح منزلة متساوية .

ويشكل التنوع العرقى واللغوى والدين أساسا للتفرد الذى يتصف به السودان غير أن ما يهمنا أن نذكره هنا هوأن حركة

ويشكل التنوع العرقى واللغوى والدين اساسا للتفرد الذى يتصف به
السودان غير ان ما يهمنا ان نذكره هنا هو ان حركة التحديث(*) قد خففت من حدة هذا التباين وعملت على خلق مجالات اكبر للاتحاد - كما ادى التطور الاقتصادى وتحسين سبل الاتصالات ونمو المدن والحركة العمرانية(*) وانتقال السكان من اتجاه الى آخر ومن منطقة لغيرها الى تشتيت هذه الفوارق التى كثيرا ما أكد عليها الرحالة والمكتشفون وغيرهم فيما يرونه . ومهما يكن فان عدم التوازن الذى تتصف به حركة التحديث هذه قد ادى الى خلق مناطق متطورة نسبيا عن غيرها ،وقد كانت المناطق الريفية الواقعة الى داخل البلاد عموما اقل تطورا خلال فترة الاستعمار وفترة ما بعد الاستقلال .

لقد كان هذا التنوع سببا فى تكوين التنظيمات الأربعة التي اشرنا اليها سابقا ،وهو تباين أذكته سياسات ما بعد الاستقلال والجور الذى جاء نتيجة لتلك السياسات والممارسات . ففى المناطق التى لحق بها قدر اكبر من الظلم والحرمان من الحق فى اتخاذ قراراتها كما يحدث فى الاقليم الجنوبى زادت حدة هذه الفوارق حتى انتهت بالتنافر والتناحر

---

* يقصد الكاتب هنا عبارة "modernization process"
* يقصد الكاتب عبارة : "urbanization process"

أما فى المناطق التى لم تقاس من ذلك بنفس القدر كما الحال فى اقليم دارفور فان الموقف لم يصل الى نفس المستوى من التنافر .

ولما كان الحس العرقى والتباين أشد بين اقليمى الشمال والجنوب فقد أدى ذلك الى ظهور المنظمات التى كرست نفسها فى سبيل التحزب الاقليمى فيهما أولا قبل غيرهما من الأقاليم . وقد قام النظام الاستعمارى منذ بداية القرن بالترويج للمبادئ والسياسات الخاصة بالتحزب الاقليمى . ولم يكن مؤتمر جوبا فى عام ١٩٤٧ . واندلاع التمرد فى صفوف الجيش فى أغسطس ١٩٥٥ الا ممارسات فى سبيل البحث عن علاقة اقليمية بين الشمال والجنوب .

ان الحس بالاقليمية فى الاقليم الشمالى لم يظهر الا بحلول عام ١٩٦٤ وهو شئ جدير بأن نوليه اهتمامنا .

٩- جبهة تطوير دارفور (ج . ت . د .)

ظهرت جبهة تطوير دارفور نتيجة للشعور بالاحباط العام وسط أهالى مديرية دارفور الذى تسببت فيه الأحزاب التقليدية وعدم تمكنها الواضح من مجابهة الصعوبات والخطوب التى تلم بالبلاد ".(٥٣) وكان غرضها هو " خلق حركه متعددة الجنسيات تقوم بتوجيه التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية فى السودان ،وعلى وجه الخصوص فى مديرية دارفور ،فى وجهتها الصحيحة "(٥٤) وقد احتوى دستور المنظمة على الأهداف التالية :

١- تطوير مديرية دارفور وتحقيق الآمال التى يتطلع اليها المواطنون منذ نيل الاستقلال

٢- اتخاذ موقف يتصف بايجابيته واتحاده واجماع الآراء عليه من أجل تحقيق الآمال التى يصبو اليها أبناء دارفور .

٣- وضع مصالح آهالى مديرية دارفور العامة فوق مصالحهم ومصالح الموالين لهم لهم (٥٥)

ومما سبق يتبين لنا آن جبهة تطوير دارفور قد تكرست لخلق حس جديد بالاخلاص والولاء فى خدمة الاقليم بدلا عن الالتزام بالأحزاب القومية التقليدية . وقد قصرت العضوية على أولئك الذين يرجع موطنهم الأصلى الى مديرية دارفور بينما تم اعتبار الأفراد أو المجموعات ممن يعودون بأصلهم الى مناطق أخرى غير مديرية دافور أشخاصا غير موّهلون لنيل العضوية .

وعلى الرغم من أنه يمكن القول بأن جبهة تطوير دارفور قد أعطت الاولوية فى قائمة نشاطاتها الى مصالح الاقليم وليس الى مصالح الأمة الا أنها لم تعمل على انشاء كيان منفصل لمديرية دارفور .

بيد أن الجبهة قد قوبلت بالمعارضة من مجموعتين وكان ذلك اولا فى المجموعات المحلية التى لاتعود بانتمائها الى دارفور لكنها تعيش بها كالتجار ورجال الخدمة المدنية الذين وجدوا فى نشاطات الجبهة معاداة لهم ،هذا الى جانب معارضة الأحزاب التقليدية التى رأت أن نشاطات الجبهة معاداة لسياساتها وذلك بسبب تخوف هوّلاء من نفوذ مجموعات الضغط ومن تحول ولاء الأهالى عنهم .

ولما كانت الجبهة تدير نشاطها بواسطة أعضاء البرلمان الذين يتم انتخابهم من المديرية فقد كان تأثيرهم محدود فى المديرية نفسها . وقد تم حلها فى عام ١٩٦٩ ضمن تنظيمات وأحزاب سياسية أخرى .

لقد ساهمت جبهة تطوير دارفور فى الخمس سنوات الأولى من عمر نشاطها فى الترويح لمبدأ الاقليمية من خلال العمل على توعية السكان المحليين ولفت انتباههم الى مشاكلهم . وعلى الرغم من أنها لم تضعضع من مكانة الأحزاب السياسية التقليدية الا أنها قدمت بديلا لتلك الأحزاب وقياداتها .

٢- موّتمر البيجة (م . ب .)

لقد ظهر تنظيم موّتمر البيجة مثلما ظهرت جبهة تطوير دارفور بسبب احساس الأهالى بالاستياء والأحباط نتيجة لسياسة الأحزاب

التقليدية "وهناك منطقة فى الشرق لم تمسها بالكاد يد التحديث وقد كتب م . د . اسماعيل وهو أحد قادة البيجة عام ١٩٥٦ قائلا: " لقد كان فى شرق السودان قبائل لا تقل بدائية عن مثيلاتها فى الجنوب الا أنها لم تطالب بالانفصال ." وقد جاء هذا فى معرض انتقاده ( ) للسياسة التى انتهجها المستعمرون وخاصة السياسة التى اتبعتها الشركة البريطانية التى كانت تتحكم فى مشروع القاش الزراعى وشركة تعدين الذهب والأحزاب السياسية السودانية وجماعة الختمية . وقد انزعجت هذه الأخيرة بشكل خاص بسبب نشوء وتطور موتمر البيجة بما أنه كان يهدف الى تقويض نفوذها وسط اهالى البيجة الذين كان جلهم يدين بالولاء للختمية .

وعلى العكس من جبهة تطوير دارفور ،فقد كان الغرض من موءتمر البيجة عندما تكون فى عام ١٩٦٤ هو تأليف حزب سياسى وقد قام الموءتمر لاحقا بترشيح اعضاء للبرلمان باسمه .

ويشبه الموءتمر جبهة تطوير دارفور فى انه قصر باب العضوية على ابناء البيجة وحدهم ،ولم يحق للمجموعات الاخرى مهما طالت مدة بقائهم فى المديرية الاصلية فى ذلك . وهكذا فقد كان عدد اعضاء الموءتمر ضئيلا دائما ،واما تأثيره على مجرى السياسة القومية فقد كان محدودا للغاية .

ولم يقم موءتمر البيجه بنشر برنامج عمل متكامل له واكتفى بالادلاء بتصريحات متفرقة يشرح فيها سياسته وتصدر عن قيادته المتمثله فى الدكتور بليلة وهو احد المتعلمين الاوائل من ابناء البيجة . وقد اكدت تلك التصريحات التى تضمنت سياسة الموءتمر على ضرورة اللامركزية ونظام يكفل العلاقة بين الاقليم والحكومة المركزية .

وقد تم حصر نطاق الموءتمر فى حدود شرق السودان بما ان فئة قليلة للغاية من مجموع عضويته الممكنة كانت تعيش خارج هذه المنطقة . ومن وجهة النظر القومية فان لشرق السودان موقعا استراتيجيا وذلك بفضل وقوعه على البحر الاحمر

٣- اتحـــاد جبـــال النوبـــه (ا ٠ ج ٠ ن)

ظهر اتحاد جبال النوبه فى عام ١٩٦٤ مثلما ظهر فى العام نفسه كل من جبهه تطوير دارفور ومؤتمر البجة وكان منبع تكوينه يعـــزى الى عدم الرضى والتذمر تجاه سياسة الاحزاب السياسية التقليدية٠ وقد دعا الطلبة الى تكوينه فى أول الامر ثم مارس أعماله أعضاء برلمانيون تم انتخابهم على أساس حزبى (*) ٠

وخلافا لما جرى فى جبهة تطوير دارفور ومؤتمر البيجة فـــان الاتحاد قد قام باختيار عضويته من مجموعتين ،أى من الاهالى المسلمين وغير المسلمين الذين كانوا يقيمون فى المنطقة وكان هذا هـــو السبب الذى أدى الى انقسام قيادته فيما بعد وقد تبنى فيليب عباس وهـــو رجل دين نشأ وتربى فى مدارس التبشير المسيحى موقعا معاديا للعرب والاسلام وخرج عن المؤتمر ليكون مجموعته الخاصة به التى حرم نشاطها فيما بعد واكد فى تصريحاته الخاصة بسياسته التى كان ينـــادى بهـــا ونشاطاته التى كان يمارسها من خارج القطر على موقعه المعـــادى للعروبة والاسلام الا انه لم يدع للانفصال ٠

قام اتحاد جبال النوبة بأول نشاط سياسى له فى عام ١٩٦٥ عندما تقدم بالتماس للحكومة يطلب فيه الغاء ضريبة الرأس فى المنطقـــة وتعزيز خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ٠ وأيد الاتحـــاد خلق تسعة اقاليم فى السودان وهى(٥٦):

١) مدينة كسلا ومديرية البحر الاحمر ٠
٢) القضارف ومنطقة جنوب الفونج ٠
٣) المديريات الجنوبية الثلاث ٠
٤) جنوب كردفان (ويشمل ذلك جبال النوبة) ٠
٥) مديرية جنوب وغرب دارفور ٠
٦) مديرية شرق وشمال دارفور ٠
٧) مديرية غرب وشمال كردفان ٠
٨) الجزء الشمالى للنيل الازرق ومديرية الخرطوم ٠
٩) المديرية الشماليـــة ٠

ان هذا الاقتراح القاضى بتكوين تسعة اقاليم لهو اقتراح يدعو للاهتمام اذا ما نظر اليه فى ضوء القوانين الاخيرة التى اعيد* بموجبها تقسيم السودان الى ست عشر اقليما بدلا عن التسعة الاولى ،وهو جدير بالاهتمام ايضا اذا ما نظرنا اليه باعتباره اقتراحا يدعوالى تقسيم السودان الى سته اقاليم فقط .

لاهداف تتعلق بالتخطيط الاقتصادى ،و هى (٥٧):-

١) اقليم شمالى (يشمل مديريتى الشمالية والنيل) .
٢) اقليم شرقى (يشمل البحر الاحمر ومديرية كسلا) .
٣) اقليم أوسط (ويشمل الجزيرة ومديريتى النيل الابيض والنيل الازرق) .
٤) اقليم غربى (يشمل مديريات شمال كردفان وجنوب كردفان وشمال دارفور وجنوب دارفور) .
٥) اقليم جنوبى . (يشمل مديريات أعالى النيل وجونقلى وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية وبحر الغزال والبحيرة)
(٦) اقليم الخرطوم ويشمل مديرية الخرطوم .

وقد تضمنت الاقليمية التى دعا اليها اتحاد جبال النوبة منح الحكم الذاتى لكل اقليم وتكوين حكومة وطنية تكون مسئولة عن كافة القطر .

ونستطيع أن نتبين أن جميع التنظيمات الثلاث لم تدع الى قيام دول أو وحدات سياسية منفصلة ،و انما أكدت برامجها بدرجات متفاوته على مبدأ الحكم الاقليمى بنظام وقالب لتسيير الادارة و المشاركة فى وضع القرارات على المستويين الاقليمى والقومى .

ويهمنا هنا أن نشير الى عدم ظهور تنظيمات مماثلة لما ذكرنا بين التقسيمات الفرعية فى الشمال ،مثل جماعة النوبيين الذين يقطنون المديرية الشمالية وقد شك هؤلاء وهم جماعة تكون نسبة كبيرة من الصفوة بحكم ما حظوا به من تعليم والترابط الوثيق الذى يجمع بينهم على ذاتيتهم فيما يتعلق بالعلاقات الثقافية

---

* عبارة "تم انتخابهم .. الخ ،هى ما يقابل بالانجليزية .

وذلك فيما كانوا يقومون به من نشاطات،على ان اعتزازهم بثقافتهم لم يقد الى تكوين تنظيم سياسى بل عبروا عن ذاتيتهم بظهور تنظيمات كرست جهودها لحفظ ثقافتهم فى مناطق تمركزهم.

٤) حركة تحرير جنوب السودان (ح.ت.ج.س)

للاقليمية فى اطار العلاقات بين الشمال والجنوب تاريخ وطريق ونتاج مختلف. أن المناداة بالاقليمية فى جنوب السودان قد نبعت من ايمان وقناعة الصفوة من أبنائه واعتقادهم بأن الجنوب كان له تراث تاريخى وثقافى يميزه عن بقية الاهالى فى سائر مناطق السودان الاخرى. وقد طالب هؤلاء ،مدفوعين بهذا الايمان وهذه القناعة بأن يتم الاعتراف بهم والسماح لهم بتكوين مؤسسات تتفق وهذا الاعتراف .

ولا نعتزم أن نبحث فى هذا التقرير كيف تطور هذا الاعتقاد والايمان كما أننا لن نتوقف عند السياسات التى أثارته خلال فترة الاستعمار وفيما بعد الاستقلال ،اذ تناولنا تفاصيله بالدراسة فى مكان آخر . (٥٨).

ويكفى هنا أن نقول بأن جنوب السودان يمثل تقسيما يتضمن مجموعات تتميز عن بعضها والتى تختلف بدورها عن تلك التى بالشمال فى النواحى العرقية والثقافية معا وعلى الرغم من وجود التقسيمات الفرعية فى الجنوب والتنوع على مستوى الاقليم الا أن هنالك أيضا احساس لدى ابنائه بأنهم جنوبيين - أى احساس بالانتماء الاقليمى لا القومى.

ومن ناحية أخرى فانه على الرغم من الصراع القائم بين الشمال والجنوب ،الا أن العوامل التى من شأنها تعزيز اندماج الامة قد كانت موجودة منذ وقت طويل ،كالهجرات التى كانت تتم من الجنوب الى الشمال ومن الشمال الى الجنوب ،وقد انشغل

المهاجرون بالاعمال الاقتصادية . وكانت اللغة العربية أو لهجات متفرعة (*) منها هى اللغة المشتركة فى الاقليم الجنوبى. أن عملية التحديث ولا سيما فى مجال المواصلات مهما كانت محدودة.

الا انها قد خففت من حدة بعض الخلافات وسيكون ذلك شأنها دائما كما ظهر احساس بالسودانية - اى بالانتماء الى الوطن ككل الى جانب الاحساس بالذاتية الاقليمية .

لقد تم الاعراب عن هذا الشعور بالوطنية الاقليمية لاول مرة فى موءتمر جوبا المنعقد بعام ١٩٤٧ ،عندما بين المشاركون الجنوبيون فيه بجلاء يقبلون بالوحدة الادارية للسودان الا انهم فى الوقت ذاته قد اكدوا على الاعتراف بالتباين القائم بين الشمال والجنوب وذلك بصرف النظر عن العوامل التى تسببت فيه .

وجاء البرهان الثانى على مثل هذه الامال فى عام ١٩٥٢ . وذلك فى صورة المطالبة بانشاء احزاب سياسية تقتصر عضويتها على الجنوبيين وحدهم وفى الدعوة الى تكوين نظام حكومة فيدرالية فى البلاد

اما البرهان الثالث عليه فقد جاء فى ديسمبر ١٩٥٥ - اى عشية نيل الاستقلال حيث قرر البرلمان بأنه " يجب اعطاء الاعتبار الكامل لمطلب الجنوب الخاص باقامة علاقة فيدرالية مع الشمال .

لقد ساعد الاخفاق فى الاعتراف بالتنوع ،والفشل فى انشاء الموءسسات اللازمة لخدمة هذا الغرض ،ومحاولة فرض نظام مركزى واحد للحكومة فى اذكاء المواجهة بين الشقين بصورة كبيرة وادى فى آخر الامر الى ظهور تنظيمات سياسية تكرست لتحقيق تلك الاهداف .

ولم يتيسر انهاء حرب السبعة عشر عاما الا بعد ان تم الاعتراف باختلاف الجنوب عن الشمال وانه يقتضى تبعا لذلك شكلا واطارا جديدا لاقامة العلاقات بينهما .

وقد رفض موءتمر المائدة المستديرة الذى انعقد فى عام ١٩٦٥ فى اعقاب دحر النظام العسكرى فى اكتوبر ١٩٦٤ حالة الامر الواقع(*) واعترف بالوضع الخاص للجنوب داخل اطار السودان الموحد . اما النقطة مثار

النقاش فقد تمركزت حول ما اذا كان ينبغى تطبيق الحكم الاقليمى ام لفيدرالى . وعلى اية حال فان نظام الحكم الاقليمى المقترح لم يذهب بعيدا فى ادراك هذه الخلافات كما انه لم يدرك انه كان ينبغى لنظام الحكم الاقليمى المقترح تطبيقه فى الجنوب ان يكون مختلفا عن ذلك الذى تقدمت به مجموعات اخرى كانت تمارس نشاطها فى الشمال بعد عام ١٩٦٤ ،

وكان ينظر الى الجنوب باعتباره اقليما متساويا تماما مع غيره من الاقاليم ولا يقل عنها مكانة .

وقامت لجنة الاثنى عشرة التى تم تعيينها لدراسة المسألة بامعان اكثر بتشجيع هذا المبدأ ليشمل اقاليم البلاد الاخرى . الا ان الفشل فى معالجة المواضيع المدرجة بطريقة بناءة قد ادى الى تصعيد الخلاف الى اكثر مما هو عليه وتسبب فى ظهور حركة تحرير جنوب السودان باعتباره الهيئة الوحيدة التى تنشد تحقيق الاهداف الاصلية .

ومرة اخرى اكدت الحكومة الجديدة فى اعلانها بتاريخ العاشر من يونيو ١٩٦٩ على ضرورة الاخذ بالنظام الاقليمى مبدأ وسياسة وبعثته من جديد . وتم الاعتراف بالتباين الموجود فى القطر وبما للجنوب من كيان خاص به ،كما تم قبول منح الحكم الذاتى للإقليم الجنوبى باعتباره لا يتعارض بالضرورة مع تحقيق الوحدة القومية . وعمل الجانبان لمدة ثلاث سنوات التى اعقبت الاعلان بمتابعة الامر بصورة نشطة وتكللت جهودهم بتوقيع اتفاقية اديس ابابا فى عام ١٩٧٢ وتكوين حكومة وموءسسات اقليمية ،وهنا فقط اصبح من الميسور ايقاف الحرب واحلال السلام فى البلاد .

ان الدراسة المتأنية لتطور حركة تحرير جنوب السودان ستبين لنا

انه على الرغم من ان الاحوال التى ادت الى ظهورها كانت تتشابه وتلك التى دفعت التنظيمات الثلاث الاخرى بتبنين اتجاهاتها الاقليمية ، الا ان ظروفها اى حركة تحرير جنوب السودان - لا تشبه تماما ظروف الاخريات ومن ثم كان الاختلاف بينها فى الطرق والنتائج ،وقد ادى ذلك الى تكوين حكومة اقليمية فى الجنوب بالاضافة الى برلمان يملك مسؤوليات واحكاما اقليمية كبيرة وواسعة وبالوقت ذاته له حق المشاركة فى الشوءون القومية .

وبالمقابل ،لم تنجح الحركات الثلاث الاخرى فى تحقيق برامجها الى ابعد من تذكير صانعى الحكم بقضيتهم وتتلخص فى المطالبة بالمشاركة فى اتخاذ القرارات ،واللامركزية فى اتخاذ القرارات الادارية والتقسيم العادل فى الخدمات بين مركز البلاد والمناطق الريفية .

نبعت الرغبة فى الاخذ بنظام الحكم الاقليمى فى السودان من تعدد اجناسه وتجربته مع الاستعمار ومن تطور اقتصاده غير المتكافىء وضعف الحكومة المركزية وقد كانت هذه الاسباب هى نفسها التى تمخضت عن ميلاد الحكم الاقليمى فى اقطار اخرى . على ان هذه الاسباب قد تم تضخيمها وتجسيدها هنا وما تزال ،بسبب طبيعة المجتمع السودانى وما يضم بين حدوده من تباين متعدد فى مظاهره ومن الجلى انه لا يمكن التوفيق بين مظاهر التباين المتعددة هذه الا بعد الاعتراف بها وتطوير الموءسسات الاقتصادية والسياسية اللائقة اذ ان هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكن عن طريقه من تجنب الانقسام

وقد ذكر فرانز كوهن ان القومية ما هى الا حالة فكرية(*) زاد شيوعها اكثر فاكثر عند الانسان ،وعلى الرغم من انها تعرض الفرد للمرور بألوان من الولاء المتضارب لمجموعات مختلفه ، الا ان هنالك مجموعة واحدة عموما هى التى يدين لها بخالص ولائه . ونلحظ ان انتقال محور الولاء للامة قد تفاوتت درجته فى السودان ،ونجد انه حيثما تضاءل هذا الشعور فانه كان يوءدى الى خلق التذمر والمواجهة السياسية .

ان الشرط الاساس لتعزيز الوحدة القومية من خلال الموءسسات

الاقليمية هو بأن تقوم المجموعة الغالبة باحترام الاختلافات القائمة من القيم والثقافات والابتعاد عن شن الحملات الدينية والايديولوجية المتعصبة وفرض التوحد والاخضاع القسرى وهذا على الاقل هو ما كان من حال السودان .

واخيرا ،فان التنوع والحكم الاقليمى والوحدة القومية فىالسودان هى قضايا لا يمكن عزلهاعن قضايا التعاون الاقليمى(او التكامل) والتعاون الافريقى العربى ،والوحدة الافريقية والوحدة العربية .وتدخل مسائل التكامل والتعاون الاربع هذه من صميم اهتمام السودانبدرجات متفاوته ،وهو اهتمام يولده ويتسبب فيه تفرده عن بقية الاقطار الافريقية والعربية اذ أنه عضو فى كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية معا .وقد اخذ على عاتقه ان يلعب الدور الاعظم من تعزيز العلاقات الافريقية العربية ،كما قبل السودان كذلك وساهم فى صياغة قواعد جديدة للتعاون مع مصر ، وباعتقادى فان الاعتراف بالتنوع كمصدر من مصادر الثراء الثقافى والذى ليس من شأنه ان يعوق سبيل الوحدة القومية ،والقيام بتعزيز هذا الادراك عند رسم السياسات وتطبيقها ،سيقدم فرصة اوسع وشرطا لازما لانجاح تحقيق اهداف التكامل على المستويين الاقليمى والقارى.

ملاحظات :

١) فاندينبرج ،ب . ل. : " افريقيا مشاكل التغيير الاجتماعى والصراع " (كاليفورنيا ،١٩٦٥) ،ص . ١ .

٢) نفس المصدر

٣) ادالى ـ مارتى ،ت . : " فى مواجهة المتاعب القبلية " مجلة ديلى قرافيك ،(٢٥ مارس ١٩٧٢) ،ص . ٩ .

٤) اليونسكو : " السياسة الثقافية ـ دراسة مبدئية " (باريس ١٩٦٩)

٥) تيلور ،أ . ب . : " الثقافة البدائية " (نيويورك طبعة ١٩٦٨).

٦) اليونسكو : " السياسة الثقافية فى السنغال " باريس ،١٩٧٥) ،ص ٨٦

٧) نفس المصدر .

٨) اليونسكو " وثيقة رقم ((SHC-75 AFRICUL/RD/3)) .
(اكرا ،٣ نوفمبر ١٩٧٥) .

بشير " جنوب السودان : خلفية الصراع . مطبعة هيرست (لندن ١٩٦٧).

وأيضا :

بشير محمد عمر : " جنوب السودان : من الصراع الى السلام ". مطبعة هيرست (لندن ،١٩٧٥).

٤٦) بادن ،جون وسوجا أ . (اعداد) : التجربة الأفريقية " . لندن ،١٩٧٠) . المجلد الأول . ص . ١٨ .

٤٧) بادن ،جون : " مفاهيم القومية فى التجربة الأفريقية " . المجلد الأول . ص . ص . ٤٠٣ - ٤٠٤ .

٤٨) نفس المصدر .

٤٩ ريتشاردز ،أودرى : " دول شرق افريقيا المتعددة الثقافات ". لندن ،١٩٦٩) . ص . ٣ .

٥٠) جاكوب فيليب أ . و تيون هنرى : " عملية الاندماج "(مقال منشور بكتاب " الاندماج فى المجتمعات السياسة). (لندن ١٩٦٤ ص . ١٣٦ .

٥١) نيكروما ،كوامى : الأمة الأفريقية والتضامن العالمى ". (نيويورك ١٩٦١) . ص . ٥ .

٥٢) لقد تم اجراء احصاء فى عام ١٩٧٣ الا أن نتائجه لم تنشر بعد

٥٣) على مختار أحمد : الروح الجماعية فى شمال السودان ":رساله معدة لنيل شهادة الدبلوما فى معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية . ١٩٧٤. ص . ٥٠ .

٥٤) نفس المصدر . ص . ٥١ .

٥٥) نفس المصدر . ص . ٥٥ .

٥٦) نفس المصدر ص . ١٠٩ .

٥٧) عبادى ،أ . أ . هـ . : " الحكم الشعبى المحلى والتخطيط الاقتصادى مجلة الحكم الشعبى المحلى ". العدد الرابع ،المجلد الثالث . يناير ١٩٧٥ . ص . ١٢ . (باللغة العربية).

٥٨) بشير م . ع . " جنوب السودان : من الصراع الى السلام ": نفس

٥٩) كوهن هانز : " فكرة الوطنية ": (نيويورك ،١٩٦١) ص ص ١٠ -١١